مجلة دورية تحليلية في الشؤون
السياسية والأمنية العراقية
العدد ٤

المرصد

الطريق الصعب:
ملف خاص بتشكيل حكومة

علي فالح الزيدي

مركز دراسات الشهيد الخامس
SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com
تموز ٢٠٢٦

الأعداد السابقة

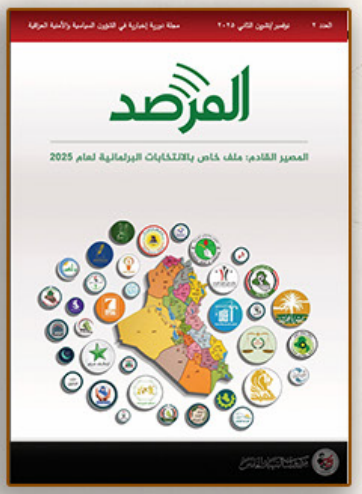

رؤية عامة

تسعى مجلة المرصد، مجلة غير دورية الصادرة عن مركز دراسات الشهيد الخامس إلى تقديم قراءة رصينة ومتوازنة في القضايا السياسية والأمنية والاستراتيجية، من خلال متابعة التحولات الإقليمية والدولية، وتحليل أبعادها وتأثيراتها، وإتاحة مساحة للخبراء والباحثين لعرض رؤاهم، بما يسهم في تعزيز الفهم العميق ودعم النقاش المهني المسؤول.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة المرصد ومركز دراسات الشهيد الخامس. ولا يجوز إعادة نشر المواد كلياً أو جزئياً من دون الإشارة إلى المصدر والحصول على موافقة مسبقة. الآراء الواردة في المقالات تعبّر عن أصحابها، ولا تمثّل بالضرورة موقف المجلة أو الجهة الصادرة عنها.

مسؤول الصور والغرافيك: عباس العلاوي

الفهرس

كلمة العدد	٤
التقارير الخبرية	٦
المقالات التحليلية	١٤
حصر السلاح بيد الدولة	١٥
حكومة علي الزيدي وتحدي تعزيز سلطة الدولة	٢٠
دولة المؤسسات	٢٣
قدرة الحكومة العراقية الجديدة على استعادة ثقة الشباب	٢٦
العراق واستعادة الدولة	٣١
في لقاء واشنطن	٣٣
دور العراق التوازني الدقيق	٣٦
قراءة إستراتيجية في كود تفكيك سلاح المقاومة..!!	٣٩
نزع سلاح المقاومة قبل حسم ملف الانسحاب الأميركي	٤١
تقديم الكتاب	٤٢

العراق أمام اختبار الدولة: حكومة الزيدي بين ميراث المحاصصة ورهانات استعادة القرار

ليست عملية تشكيل الحكومة في العراق مجرد انتقال دستوري بين عهدين، ولا هي تمرين دوري على توزيع المناصب والحقائب الوزارية. ففي بلدٍ أثقلته أعوام طويلة من الانقسام السياسي، وتعدد مراكز النفوذ، وتراجع الثقة بالمؤسسات، تتحول ولادة كل حكومة جديدة إلى اختبار واسع لمعنى الدولة نفسها: من يملك القرار؟ ومن يحدد أولويات السلطة؟ وهل تستطيع الحكومة أن تعمل بوصفها مؤسسة وطنية، أم تبقى إطاراً تنفيذياً لتوازنات الأحزاب والكتل والقوى المسلحة والمصالح الخارجية؟

من هذه الزاوية، لا يمكن النظر إلى حكومة علي فالح الزيدي باعتبارها حكومة عادية جاءت لتدير مرحلة مؤقتة أو تعيد ترتيب المشهد السياسي بحدوده المعروفة. فالمرحلة التي تتشكل فيها هذه الحكومة تبدو أكثر حساسية من مجرد خلاف على أسماء الوزراء أو توزيع الوزارات السيادية. إنها مرحلة تتقاطع فيها أزمات الداخل مع تحولات الإقليم، وتختلط فيها حسابات المكونات السياسية بمطالب المجتمع، فيما تتزايد الضغوط على العراق لكي يحدد موقعه بين القوى المتنافسة من دون أن يفقد حقه في صياغة أولوياته الوطنية.

السؤال المركزي الذي يفرض نفسه منذ اللحظة الأولى هو: هل يملك رئيس الوزراء الجديد الإرادة السياسية والقدرة العملية لتجاوز نظام المحاصصة، أم أن قوة هذا النظام ستعيد تشكيل حكومته وفق القواعد ذاتها التي أنتجت أزمات الحكومات السابقة؟

المحاصصة في العراق لم تعد مجرد آلية لتوزيع المواقع بين المكونات، بل تحولت مع الوقت إلى شبكة متداخلة من المصالح الحزبية والإدارية والاقتصادية. وهي لا تظهر فقط عند اختيار الوزراء، بل تمتد إلى تعيينات الدولة، وإدارة العقود، وتوزيع الموارد، وعمل المؤسسات الرقابية، بل وحتى إلى تعريف مفهوم الاستحقاق السياسي نفسه. لذلك فإن الحديث عن تجاوز المحاصصة لا يُقاس بعدد الوزراء المستقلين الذين يمكن إدخالهم إلى الحكومة، بل بقدرة رئيس الوزراء على حماية القرار التنفيذي من التدخلات، وإخضاع التعيينات لمعايير الكفاءة، ومنع تحويل الوزارات إلى إقطاعات سياسية مغلقة.

هنا تحديداً تبدأ معركة الزيدي الحقيقية. فالتحدي لا يكمن في الإعلان عن برنامج إصلاحي، بل في تحويله إلى قواعد ملزمة داخل بنية سياسية اعتادت التفاوض على كل تفصيل. وإذا كانت القوى التي أوصلت رئيس الوزراء إلى منصبه تطالبه، في الوقت نفسه، بالحفاظ على توازناتها وحصصها، فإن هامش المناورة سيصبح ضيقاً منذ البداية. وسيكون عليه أن يختار بين إدارة التوافقات بوصفها ضرورة مؤقتة، وبين الاستسلام لها بوصفها قدراً دائماً.

ويزداد المشهد تعقيداً مع الخلافات داخل الإطار التنسيقي بشأن الوزارات السيادية والمستقلة. فالتباين داخل القوى الشيعية لا يتعلق بالأسماء وحدها، بل يعكس تنافساً على النفوذ داخل مؤسسات الدولة، وعلى العلاقة مع الأجهزة الأمنية والاقتصادية، وعلى القدرة على التأثير في القرار الحكومي. وقد يكون الخلاف على وزارة بعينها أكثر أهمية من البرنامج الحكومي كله، لأن السيطرة على بعض الوزارات تعني امتلاك أدوات سياسية وإدارية ومالية تتجاوز حدود المنصب الرسمي.

من هنا، فإن استقرار الحكومة لن يتوقف فقط على حصولها على الدعم البرلماني، بل على طبيعة التفاهمات التي ستُبنى داخلها. فالحكومة التي تقوم على تسوية هشة بين قوى متنافسة قد تنجح في تمرير بدايتها، لكنها ستواجه لاحقاً صعوبة في اتخاذ القرارات الكبرى. أما الحكومة التي تحاول فرض استقلاليتها من دون بناء غطاء سياسي كافٍ، فقد تجد نفسها أمام تعطيل مبكر أو حملات ضغط متصاعدة. وبين هذين الاحتمالين، سيكون على الزيدي أن يبتكر صيغة توازن لا تُفقده القدرة على الفعل، ولا تدفعه إلى مواجهة شاملة مع جميع القوى

في وقت واحد.

في المقابل، لا يمكن فهم شكل الحكومة الجديدة من دون التوقف عند مطالب القوى السياسية السنية. فالمشاركة السنية في الحكومات العراقية ظلت، في محطات كثيرة، محكومة بالتوتر بين التمثيل السياسي الحقيقي وبين الحضور الرمزي. والمشكلة لا تتعلق فقط بعدد الوزارات أو المناصب، بل بمدى قدرة القوى السنية على التأثير في السياسات المتعلقة بالإعمار، والنازحين، والإدارة المحلية، والملفات الأمنية، والتنمية في المحافظات التي عانت من الحرب والإهمال.

إن تمثيل القوى السنية داخل الحكومة لن يكون ذا معنى إذا اقتصر على منحها مواقع من دون صلاحيات، أو إذا تحولت المشاركة إلى غطاء شكلي لقرارات تُصنع خارج المؤسسات. وفي الوقت نفسه، فإن القوى السنية نفسها مطالبة بتجاوز صراعات الزعامة والتنافس على المواقع، وتقديم برنامج واضح يتصل بحاجات جمهورها، لا بمجرد توسيع حصتها في السلطة. المشاركة الحقيقية تبدأ حين تتحول المطالب من سباق على المناصب إلى تصور متكامل لدور الدولة في المناطق التي دفعت أثماناً كبيرة خلال العقدين الماضيين.

أما الأحزاب الكردية، فإن حضورها في مفاوضات تشكيل الحكومة لا ينفصل عن الملفات المزمنة بين بغداد وأربيل. فالموازنة، ورواتب موظفي الإقليم، وإيرادات النفط، وآليات التصدير، وإدارة حقول كركوك، ليست قضايا فنية محضة. إنها تمثل جوهر العلاقة بين المركز والإقليم، وتكشف في كل أزمة عن اختلاف عميق في تفسير الصلاحيات والالتزامات.

ستكون حكومة الزيدي مطالبة بإدارة هذه الملفات بعيداً عن منطق الصفقات المؤقتة. فالتسويات الشهرية أو الموسمية قد تمنع انفجار الأزمة، لكنها لا تحلها. وما يحتاجه العراق هو إطار قانوني ومالي مستقر يحدد بوضوح مسؤوليات الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، ويمنع استخدام الرواتب والنفط والموازنة أدوات ضغط سياسي. كما أن ملف كركوك سيبقى حساساً لأنه يجمع بين البعد الاقتصادي، والتنافس الحزبي، والتوازنات القومية، والمخاوف الأمنية.

وإذا كانت المحاصصة تمثل الاختبار السياسي للحكومة، فإن حصر السلاح بيد الدولة يمثل اختبارها الأكثر صعوبة وخطورة. فهذه القضية لا تُحسم بخطاب قوي، ولا بمهلة زمنية، ولا بتفاهمات إعلامية. إنها تمس بنية النفوذ التي نشأت خلال سنوات الحرب، وامتدت إلى السياسة والاقتصاد والمجتمع. كما أنها ترتبط بقوى تمتلك حضوراً رسمياً داخل مؤسسات الدولة، وحضوراً مسلحاً خارج التسلسل التقليدي للقرار الأمني.

لا يمكن بناء دولة مستقرة إذا ظلت قرارات الحرب والسلم موزعة بين مؤسسات رسمية وقوى موازية. كما لا يمكن مطالبة المواطن بالثقة بالقانون ما دام تطبيقه انتقائياً أو خاضعاً لموازين القوة. لكن معالجة هذا الملف تحتاج إلى رؤية أكثر تعقيداً من مجرد الصدام. فالحشد الشعبي مؤسسة قانونية رسمية، بينما تختلف داخله التشكيلات والمرجعيات والولاءات والمواقف السياسية. ومن ثم، فإن المطلوب هو التمييز بين المؤسسة الرسمية وبين أي سلاح أو قرار يتجاوز سلطة الدولة، مع وضع آليات واضحة للقيادة والمساءلة والتمويل والانضباط.

نجاح الزيدي في هذا الملف سيتوقف على قدرته على الجمع بين الحزم السياسي والتدرج العملي. فالدولة لا تستعيد احتكارها للقوة بقرار مفاجئ قد يفتح باب المواجهة الداخلية، ولا بالتسويات المفتوحة التي تمنح الواقع المسلح شرعية دائمة. إنها تستعيده عبر بناء مؤسسات أمنية محترفة، وتوحيد سلاسل القيادة، وإغلاق قنوات التمويل الموازي، وفتح مسارات سياسية واجتماعية لمن يرغب في العمل داخل الدولة لا خارجها.

ولا يقل العامل الخارجي تأثيراً في مسار الحكومة الجديدة. فالعراق ما زال يقع عند نقطة التقاء مصالح إيران والولايات المتحدة والدول العربية وتركيا وقوى دولية أخرى. كل طرف ينظر إلى بغداد من زاوية مختلفة: الأمن، والطاقة، والنفوذ، والأسواق، والحدود، والممرات الاقتصادية، والتوازن الإقليمي. وفي ظل هذا التشابك، يصبح شعار التوازن صعباً في التطبيق، لأن التوازن لا يعني إرضاء الجميع، بل حماية المصلحة العراقية عندما تتعارض مصالح الآخرين.

ستواجه حكومة الزيدي ضغوطاً مباشرة وغير مباشرة. واشنطن ستراقب ملف الفصائل، والإصلاح المالي، والاستثمارات، والعلاقة مع طهران. إيران ستراقب موقع حلفائها، ومستقبل التعاون الأمني والاقتصادي، وحدود الحركة الأميركية في العراق. الدول العربية ستبحث عن فرص لتعزيز حضورها الاقتصادي والسياسي. وتركيا ستواصل ربط علاقتها مع بغداد بملفات المياه والأمن والطاقة والإقليم. أما العراق، فسيكون مطالباً بتحويل موقعه الجغرافي من ساحة تنافس إلى أداة قوة تفاوضية.

غير أن كل هذه الملفات، على أهميتها، ستبقى ناقصة إذا لم تُقاس بميزان المجتمع العراقي، وخصوصاً الشباب. فالأزمة الأعمق في العراق ليست فقط أزمة تشكيل حكومة، بل أزمة ثقة بين المواطن والدولة. أجيال كاملة شهدت احتجاجات واسعة، ووعوداً متكررة بالإصلاح، وارتفاعاً في البطالة، وتراجعاً في الخدمات، واتساعاً في الفجوة بين الثروة الوطنية ومستوى الحياة اليومية.

الشباب العراقي لا ينتظر خطاباً جديداً بقدر ما ينتظر دليلاً جديداً. يريد كهرباء مستقرة، وفرص عمل عادلة، وتعليماً قادراً على إعداد جيل للمستقبل، ومؤسسات لا تطلب الواسطة، وقضاءً لا يتردد أمام النفوذ، وإدارة لا تنظر إلى المواطن من خلال طائفته أو حزبه أو منطقته. إن استعادة ثقة الشباب لن تتحقق بحملة إعلامية، بل حين يرى المواطن أن القاعدة تُطبق على الجميع، وأن المال العام لم يعد غنيمة، وأن المشاركة السياسية لا تنتهي عند صندوق الاقتراع.

لهذا يأتي هذا العدد من المجلة محاولة لفهم لحظة سياسية لا تزال مفتوحة على احتمالات متعددة. لا ننطلق من افتراض نجاح الحكومة أو فشلها، ولا نقدم الزيدي بوصفه منقذاً، ولا نحاكمه قبل أن تتضح قدرته على الفعل. ما نقدمه هو قراءة نقدية في بنية التحديات التي تحيط به، وفي حدود القوة المتاحة أمامه، وفي الفرص التي قد تتحول إلى إنجاز إذا أحسن استخدامها، أو إلى أزمات جديدة إذا أُديرت بعقلية الماضي.

ليست القضية في النهاية مَن حصل على هذه الوزارة أو تلك، بل أي دولة ستخرج من عملية تشكيل الحكومة. دولة تتسع لمواطنيها وتحتكم إلى مؤسساتها، أم سلطة تعيد إنتاج التسويات نفسها بأسماء جديدة؟

مع أطيب التحيات، رئيس التحرير

التقارير الخبرية

الحكومة العراقية الجديدة في مرآة الإعلام الدولي: رهانات الإصلاح وحدود التوازن السياسي

مقدمة

تركزت التغطية الإعلامية الدولية والإقليمية للعراق، خلال الفترة الممتدة من ١ إلى ٢٥ يوليو/تموز ٢٠٢٦، على التحديات التي تواجه رئيس مجلس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي بعد تسلمه رئاسة الحكومة في مايو/أيار، ولا سيما أن حكومته بدأت عملها فيما بقيت تسع حقائب وزارية شاغرة، من بينها وزارتا الداخلية والدفاع، بسبب استمرار الخلافات على توزيع المناصب والمرشحين. وقد جعل ذلك استكمال التشكيلة الوزارية اختباراً مبكراً لقدرته على إدارة توازنات «الإطار التنسيقي» والحد من تأثير نظام المحاصصة في القرار التنفيذي.

وتزامن هذا الاستحقاق الداخلي مع تحركات خارجية مكثفة، أبرزها زيارة الزيدي إلى الولايات المتحدة ثم إيران، والإعلان عن توجه اقتصادي وأمني جديد في العلاقة مع واشنطن، مقابل مساعٍ للحفاظ على التعاون الاستراتيجي مع طهران. وفي الداخل، برزت ملفات حصر السلاح بيد الدولة، وموقف الفصائل المسلحة من مهلة نزع السلاح، والحملة الحكومية لمكافحة الفساد، والخلاف المالي بين بغداد وإقليم كردستان، فضلاً عن الحاجة إلى تحويل الاتفاقات الاقتصادية إلى خدمات وفرص عمل ونتائج ملموسة تعيد الثقة بالدولة.

التقارير الإخبارية المختارة

1. ذا نيو ريجن | 4 يوليو/تموز 2026

عنوان المادة الأصلي:

«PM Zaidi vows to combat corruption 'no matter the challenges'»

الخلاصة الصحفية:

تناول التقرير تعهد رئيس الوزراء علي الزيدي بمواصلة الحملة الحكومية لملاحقة المتهمين بالفساد واستعادة الأموال العامة، بعد عملية أمنية واسعة استهدفت مسؤولين ونواباً وشخصيات سياسية. وأفاد بأن الزيدي قدم الحملة بوصفها خطوة نحو تثبيت دولة المؤسسات وسيادة القانون، لا مجرد إجراء محدود بحق أفراد بعينهم.

وأشار التقرير إلى أن الحملة حظيت بتأييد جهات قضائية وبرلمانية وسياسية متعددة، من بينها المجلس الأعلى للقضاء، و«الإطار التنسيقي»، والحركة الوطنية الشيعية، والحزبان الكرديان الرئيسيان. لكنه أظهر أيضاً حساسية الملف، إذ شملت الاعتقالات رئيس تحالف «العزم» مثنى السامرائي ومسؤولين سابقين وحاليين، الأمر الذي يجعل نزاهة الإجراءات واستقلال القضاء عاملين حاسمين في تحديد ما إذا كانت الحملة ستتحول إلى إصلاح مؤسسي أم إلى مصدر جديد للتجاذب السياسي.

«لن تحيد الحكومة عن هذا المسار، مهما كانت التحديات أو الضغوط»

2. شبكة رووداو الإعلامية | 4 يوليو/تموز 2026

عنوان المادة الأصلي:

«KRG seeks to amend 120 billion IQD monthly transfer to Baghdad: Source»

الخلاصة الصحفية:

سلط تقرير رووداو الضوء على خلاف مالي مبكر بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن إلزام أربيل بتحويل 120 مليار دينار شهرياً من الإيرادات غير النفطية إلى بغداد مقابل الحصول على حصتها من الموازنة الاتحادية. وبحسب التقرير، سعت حكومة الإقليم إلى تعديل القرار، محذرة من أن اقتطاع المبلغ من التحويلات المخصصة لشهر يونيو/حزيران قد يؤثر في الأموال المرصودة لرواتب العاملين بعقود.

وتكتسب القضية أهمية سياسية تتجاوز الحسابات المالية، لأنها تكشف استمرار الخلاف بشأن تفسير الالتزامات المتبادلة بين بغداد وأربيل، وآليات احتساب الإيرادات وتسديد الرواتب. كما تضع الزيدي أمام ضرورة صياغة علاقة أكثر انتظاماً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، بحيث لا تتحول الموازنة والنفط والإيرادات المحلية إلى أدوات ضغط متبادلة داخل مفاوضات السلطة.

«نبذل كل جهد كي لا تخصم وزارة المالية العراقية مبلغ الـ120 مليار دينار من أموال الرواتب».

3. وكالة الأناضول | 9 يوليو/تموز 2026

عنوان المادة الأصلي:

«Iraq to announce political cooperation, economic partnership with US: Prime minister»

الخلاصة الصحفية:

نقلت وكالة الأناضول عن الزيدي إعلانه استعداد بغداد لتدشين تعاون سياسي وشراكة اقتصادية مع الولايات المتحدة، بالتوازي مع السعي إلى توسيع الشراكة الاقتصادية مع السعودية، التي وصفها بأنها تمثل مع العراق عمقاً استراتيجياً متبادلاً. وبيّن التقرير أن سياسة الحكومة الجديدة لا تنحصر في محور خارجي واحد، بل تقوم على استقطاب الاستثمارات وربط العلاقات السياسية بالمصالح الاقتصادية.

وتضمن التقرير تصريحات مباشرة بشأن الحوار مع الفصائل المسلحة، إذ قال الزيدي إن نشاط هذه القوى سيتجه في نهاية المطاف إلى المجالين السياسي والاجتماعي، وإن السلاح سيصبح حصراً بيد المؤسسات الرسمية بعد انتهاء المهلة المحددة. كما شدد على أن ملاحقة الفساد لن تستند إلى الانتماء الطائفي أو القومي، ما يضع معيار عدم الانتقائية في صلب اختبار مصداقية الحكومة.

«بعد انتهاء المهلة، سيكون السلاح حصراً بيد مؤسسات الدولة الرسمية وقواتها الأمنية المختصة».

4. وكالة رويترز | 13 يوليو/تموز 2026

عنوان المادة الأصلي:

«Iraq›s prime minister seeks big energy investments on US trip»

الخلاصة الصحفية:

ركز تقرير رويترز على سعي الزيدي إلى استقطاب استثمارات أميركية كبيرة في قطاعات النفط والغاز والكهرباء، بعد الأضرار التي لحقت بإنتاج النفط والمالية العامة العراقية بفعل الحرب الإقليمية واضطراب طرق التصدير. ورأى التقرير أن الحكومة تحاول تنويع علاقاتها الاقتصادية وتقليل مخاطر الاعتماد المفرط على شريك إقليمي واحد، من دون أن تعلن ابتعادها عن إيران.

وأورد التقرير أن المشروعات المطروحة شملت مفاوضات مع «شيفرون»، واتفاقاً لتطوير حقل حمرين، وتعاوناً مع «جنرال إلكتريك» في إنتاج الكهرباء ونقلها، إضافة إلى ضمانات أمنية للشركات العاملة في إقليم كردستان. وتنبع أهمية هذه التوجهات من أن قدرة الحكومة على تحويل الاستثمار إلى كهرباء مستقرة ووظائف وبنية تحتية ستؤثر مباشرة في تقييم الشباب والرأي العام لجدية وعود الإصلاح.

«كانت حرب إيران نقطة تحول، وقد أظهرت مخاطر الاعتماد المفرط على شريك إقليمي واحد».

5. وكالة أسوشيتد برس | 14 يوليو/تموز 2026

عنوان المادة الأصلي:

«Trump touts 'tremendous chemistry' with new Iraqi Prime Minister al-Zaidi during White House visit»

الخلاصة الصحفية:

تناول تقرير أسوشيتد برس الاستقبال الذي حظي به الزيدي في البيت الأبيض، وتصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب الداعمة له. وأعاد التقرير التذكير بأن ترامب كان قد تدخل علناً في مسار اختيار رئيس الوزراء، مهدداً بتقليص الدعم الأميركي للعراق في حال عودة مرشح آخر إلى رئاسة الحكومة، قبل أن يؤيد اختيار الزيدي بوصفه مرشح تسوية.

وربط التقرير بين هذا الدعم وبين رغبة واشنطن في توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي داخل العراق وتقليص تأثير طهران، ولا سيما عبر الضغط من أجل نزع سلاح الفصائل المرتبطة بإيران. وفي الوقت نفسه، أورد آراء خبراء حذروا من أن الزيدي جاء عبر البنية السياسية القائمة، وأن قدرته على تفكيك أجزاء من منظومة المحاصصة أو شبكات النفوذ المسلح ستبقى مقيدة بالتوازنات التي أوصلته إلى المنصب.

«هذا الرجل سيكون قائداً كبيراً في الشرق الأوسط، وليس في العراق وحده».

6. وكالة أسوشيتد برس | 14 يوليو/تموز 2026

عنوان المادة الأصلي:

«US military will be out of Iraq by end of September, Iraqi prime minister and Pentagon say»

الخلاصة الصحفية:

أفاد التقرير بأن الولايات المتحدة والعراق أكدا مغادرة القوات الأميركية المتبقية بحلول نهاية سبتمبر/أيلول 2026، تنفيذاً للتفاهم الذي أبرم عام 2024 بشأن إنهاء مهمة التحالف ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». وأوضحت وزارة الدفاع الأميركية أن عدداً كبيراً من القوات كان قد غادر بالفعل، وأن المسؤولية الأمنية تنتقل تدريجياً إلى القوات العراقية.

يحمل الانسحاب دلالة داخلية مباشرة بالنسبة إلى حكومة الزيدي، لأن وجود القوات الأجنبية كان أحد المبررات الأساسية التي تستخدمها بعض الفصائل للاحتفاظ بالسلاح خارج مؤسسات الدولة. وبذلك، فإن انتهاء المهمة العسكرية سيضع الحكومة والفصائل أمام اختبار عملي: هل يؤدي زوال المبرر المعلن إلى دمج القوى المسلحة ونزع سلاحها، أم تظهر مبررات وصيغ جديدة لاستمرارها؟

«ستغادر القوات الأميركية العراق، فيما ستكون الشركات الأميركية موجودة داخله».

7. العربي الجديد | 18 يوليو/تموز 2026

عنوان المادة الأصلي:

«خاص | زيارة الزيدي إلى واشنطن تحرّك حسم الوزارات الشاغرة في حكومة العراق»

الخلاصة الصحفية:

عرض التقرير استمرار شغور تسع حقائب من أصل 24 حقيبة وزارية، تشمل الدفاع والداخلية والتخطيط والتعليم العالي والهجرة والإعمار والعمل والثقافة والشباب والرياضة. وأرجع التأخير إلى الخلافات على توزيع المناصب ضمن نظام المحاصصة، مبيناً أن قوى «الإطار التنسيقي» عادت إلى تكثيف اجتماعاتها عقب زيارة الزيدي إلى واشنطن.

وبحسب التقرير، لم تقتصر المشاورات على أسماء المرشحين، بل شملت مقترحات لاستحداث وزارات أو مناصب تنفيذية جديدة بهدف استيعاب مطالب القوى المتنافسة. ويعكس ذلك استمرار منطق إعادة توزيع المواقع بدلاً من حسمها وفق معايير الاختصاص والاستقلالية. كما أشار التقرير إلى أن بقاء الوزارات الأمنية شاغرة يعرقل تنفيذ البرنامج الحكومي ويضعف قدرة مجلس الوزراء على إدارة الملفات الحساسة بسلطات كاملة.

«المباحثات بين القوى السياسية مستمرة، إلا أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق نهائي».

8. العربي الجديد باللغة الإنجليزية | 21 يوليو/تموز 2026

عنوان المادة الأصلي:

«Iraqi factions are angry over Al-Zaidi›s agreements with Washington»

الخلاصة الصحفية:

رصد التقرير اعتراض فصائل عراقية مسلحة على نتائج زيارة الزيدي إلى واشنطن، ولا سيما ما يتعلق بحصر السلاح بيد الدولة وتوسيع حضور الشركات الأميركية. وذكر أن كتائب حزب الله وحركة النجباء أعلنتا التمسك بالسلاح ورفض تسليمه، فيما وصفت أوساط فصائلية توسيع الشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة بأنه بداية لما سمته «احتلالاً اقتصادياً».

ويوضح التقرير أن التحدي أمام الزيدي لا يقتصر على إصدار قرار أو تحديد مهلة زمنية، بل يشمل قدرة الحكومة على تطبيق القرار تجاه جماعات تمتلك نفوذاً عسكرياً وسياسياً وبرلمانياً واقتصادياً. كما يثير احتمال لجوء بعض الفصائل إلى عرقلة مشروعات الحكومة أو الضغط على القوى الداعمة لها، ما يجعل حصر السلاح مرتبطاً بتوافق سياسي وأمني أوسع من نطاق السلطة التنفيذية وحدها.

«ستبقى المقاومة في حالة تأهب».

المقالات التحليلية

حصر السلاح بيد الدولة..

الفرص والتحديات والمآلات المستقبلية

د. حسام ممدوح
باحث واكاديمي مختص بالدراسات الدولية

رؤية شاملة في ملف حصر السلاح بيد الدولة العراقية، مع إبراز التباينات السياسية والأمنية بين الفصائل والدولة، وتقديم سيناريوهات مستقبلية لتأثير ذلك على الاستقرار الوطني والوحدة الأمنية.

مثّلت بعض الحوادث الأمنية الداخلية في العراق وبعض العمليات العسكرية التي نفذتها مجموعة من الفصائل المسلحة مستهدفةً المصالح الأميركية في العراق والمنطقة نقطة تحوّل في علاقة الفصائل المسلحة المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي والدولة العراقية، إذ عدّت تحديا كبير لواحدة من أهم السلطات التي تختص بها الدولة وفق لتعريف عالم الاجتماع السياسي ماكس فيبر، فالدولة وفقا لفيبر «مجتمع بشري يحتكر الاستخدام المشروع للقوة المادية داخل إقليم جغرافي معين». وبينما اتفقت الفصائل المسلحة على تنوعها أن ما يحدث من عمليات أمنية أو عسكرية داخل العراق بدون قرار من القائد العام للقوات المسلحة تعد خرقا أمنيا تجب معالجته، وأنها من قبيل التصرفات الفردية التي لا تعبّر عن هيئة الحشد الشعبي والفصائل المنضوية تحت لوائها إلّا أنها اختلفت حول العمليات العسكرية التي شنّت ضد المصالح الأميركية، كونها جاءت ضمن السياق العقائدي الذي تؤمن به هذه الفصائل على اعتبار أنها تتبنّى خطاب «المقاومة» للنهج الأميركي والصهيوني في المنطقة.

هنا بدأ النزاع القانوني والخلاف السياسي الأمني، وباتت الدولة العراقية ممثلةً بالحكومة مطالبةً بأن تتخذ موقف تفرض من خلاله وجودها كجهة مسؤولة عن التشكيلات الأمنية التابعة لها بما فيها فصائل الحشد الشعبي، فيما طالبت الولايات المتحدة بإعادة تنظيم الفصائل المسلحة، داعيةً إلى ضرورة حصر السلاح بيد الدولة العراقية بعد أن أصبحت مصالحها هدفا لهذه الفصائل داخل وخارج العراق، بالتالي فهي تطالب بإعادة النظر بالفصائل المسلحة من حيث الإطار التنظيمي وسياقات العمل.

بالمقابل كان هناك موقفٌ داخليٌ لبعض الفصائل تسندهُ مواقفُ إيرانيةٌ رافضة بالكليّة للخطوات التي من شأنها «تذويب» الفصائل المسلحة كونه سيمثّل تراجعا إيرانيا بمواجهة الولايات المتحدة الأميركية في الساحة العراقية.

وبين هذا الموقف وذاك تقف الحكومة العراقية باعتبارها الممثل الشرعي للدولة العراقية وللشعب العراقي، فكيف تتعامل مع تقاطع رؤى يحمل في طياته تحديات قد تؤثر بشكل كبير على استقرار الدولة العراقية، لاسيما ونحن نتكلم عن مركزية قرارات الأمن والاقتصاد.

حصر للسلاح أم إعادة الهيكلة

على الرغم من كون مشروع حصر السلاح هو أحد أهم المواضيع المسيطرة على المشهد السياسي العراقي إلّا أنه لازال غير محدّد الأبعاد والملامح والمراحل.

فما المقصود بحصر السلاح؟

ثم كيف يتم تسليم السلاح للدولة من قبل فصائل تنتمي لهيئة الحشد الشعبي الذي هو جزء من منظومة الدولة؟

وباستعراض المثال العملي لهذا المشروع فإن (سرايا السلام) الجناح المسلح للتيار الصدري تم إلحاقها بوزارة الدفاع، فسّر الأمر بكون التشكيلات التابعة للسرايا باتت تأتمر بأمر الجيش العراقي وأنها فكّت ارتباطها بهيئة الحشد الشعبي، هنا بات التساؤل: هل المشروع يقضي في النهاية بتفكيك منظومة هيئة الحشد؟ بالتالي إيجاد تشكيل أمني جديد يجمع الفصائل المسلحة التابعة للحشد الشعبي بعد تخليها عن عناوينها وتسليمها لسلاحها لهذا التشكيل الجديد بالقيادة الجديدة؟

هنا قد نكون أمام المشروع الذي قيل أنه قدم من قبل قائد القوات الأميركية في العراق سابقا ديفيد بترايوس والذي يقضي بتشكيل هيئة أو وزارة أمنية جديدة تجمع مجموعة من التشكيلات الأمنية والعسكرية بما فيها هيئة الحشد الشعبي، بعد إقالة بعض القيادات وإعادة هيكلة وتنظيم الفصائل المنضوية تحت لواء الحشد.

وفي العموم، فإن مخرجات الواقع السياسي والأمني تشير إلى توجه حكومي بإعادة صياغة الشكل القانوني للفصائل المسلحة المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي بما يعيد مركزية القرار في هذه الفصائل للدولة العراقية بدلاً من كونه اليوم يتمتع بإستقلالية كبيرة لكل فصيل على مستوى العدة والعدد.

مواقف متناقضة

تباينت مواقف القوى المؤثرة في المشهد العراقي من قضية حصر السلاح بيد الدولة بين مؤيِّد ومعارض، ولكل من هذه القوى منطلقاته ودوافعه في موقفه من هذه القضية المهمة والخطيرة، ويمكننا حصر الجهات المؤيدة والمتجاوبة مع مشروع حصر السلاح بالآتي:

١. الحكومة العراقية: تمثل الحكومة العراقية أولى القوى المتفاعلة والساعية لتحقيق مشروع حصر السلاح بيد الدولة، كونه سيمكّن الدولة من فرض سيطرتها وسيادتها داخليا وسعزّز من قدراتها في أداء وظائفها المنوط بها، فضلاً عن تعزيز مكانة الدولة العراقية على المستويين المحلي والإقليمي والدولي.

٢. التيار الصدري: يمكننا القول أن التيار الصدري كان أول جهة عراقية تمتلك فصيلاً مسلّحا تفاعلت وتجاوبت مع مشروع حصر السلاح بيد الدولة، إذ أعلن زعيمه (مقتدى الصدر) فكّ الارتباط مع جناحه المسلح (سرايا السلام) وشكّل فريقا يتولى التنسيق مع الحكومة العراقية من أجل تنظيم عملية دمج (سرايا السلام) بالقوات الأمنية الرسمية.

٣. عصائب أهل الحق: بمقابل موقف (سرايا السلام) صرّح أمين عام حركة (عصائب أهل الحق) وفي خطبة عيد الأضحى أن مشروعهم «مشروع دولة وسيادة واستقرار، لا مشروع سلطة وفوضى»، مؤكد أن المرحلة الحالية تتطلب الانتقال نحو ترسيخ مؤسسات الدولة وتعزيز دورها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتابع الشيخ (قيس الخزعلي):

أن «كلاً من المقاومة والعمل السياسي يمثلان مسارين متكاملين يمكن الجمع بينهما بحسب متطلبات المصلحة الوطنية والتحديات القائمة».

٤. مجلس القضاء الأعلى: أيّد رئيس مجلس القضاء الأعلى السيد (فائق زيدان) مشروع حصر السلاح، بعد أن كان نشر مقالاً انتقد فيه تعدد مراكز القرار العسكري في الدولة العراقية، عاد ذلك خرقا للدستور العراقي للعام ٢٠٠٥.
فقرارات السلم والحرب من المهام الحصرية للدولة العراقية وفقة للدستور، بالتالي فأي خطوة من أي جهة خارج هذا السياق تعد خرقا للقانون وتقويضا لهيبة الدولة.

٥. الإدارة الأميركية: على المستوى الخارجي رحّبت الولايات المتحدة بقرارات التخلي عن السلاح التي اتخذتها بعض الفصائل، عادةً ذلك خطوة باتجاه تعزيز قوة الدولة العراقية ووحدة قرارها الأمني.
بمقابل ما سبق هناك تحديات كبيرة تواجه مسار حصر السلاح بيد الدولة، إذ إن هناك قوى تعدُّ العملية جزء من مشروع أميركي هدفه مصادرة سلاح محور «المقاومة» في العراق في خطوة لتفكيك هذا المحور، ويمكننا حصر هذه القوى بالآتي:

١. موقف عدد من الفصائل المسلحة والتي بالإضافة لرفضها التخلي عن سلاحها منها من عرض إمكانية شراء السلاح من الفصائل التي قررت التخلي عنه، في إشارة إلى أن شعار تسليم السلاح للدولة في هذه المرحلة ليس إلّا إستسلاما للضغوط الأميركية.

٢. الموقف الإيراني: تنظر قوى مهمة في إيران إلى أن مشروع حصر سلاح الفصائل محاولة أميركية لتقويض دورها في العراق، وبطبيعة الحال وقد تعزز هذا الاتجاه بعد حرب الاثني عشر يوما وحرب الأربعين يوما، والتي نفذت فيها هذه الفصائل مجموعة من العمليات داخل وخارج العراق مستهدفةً فيها المصالح الأميركية.

تحديات وعوائق

مما لا شك فيه أن خطوة حصر سلاح الفصائل ومحاولة إعادة هيكلتها أو دمجها بالمؤسسات الأمنية الحكومية لن تمر دون وجود عوائق حقيقية، سواء أكانت تلك العوائق داخلية أم خارجية، ويمكننا حصر أو تحديد تلك العوائق بالآتي:
١. المعارضة الداخلية: فالفصائل الرافضة للمشروع لن تستسلم بسهولة لهذا المشروع كونه تهديد لأسس وجودها وعملها في العراق، يعزّز موقفها تبنّي الولايات المتحدة لهذا المشروع بما يجعلها وكأنها تتخلى عن سلاحها لعدوها.
معارضة الفصائل لهذا المشروع قد لا تقوّضه فحسب، بل إنها قد تخلق مواجهة بين الفصائل المسلحة والحكومة العراقية إذا ما أقرّت الأخيرة قانونا يجرّم سلاح الفصائل.
٢. التحدي السياسي: الانقسام الداخلي بين القوى السياسية حول هذا المشروع، وما يزيد من التعقيد هنا أن الإنقسام اليوم ليس (سنّي – شيعي) وإنما (شيعي-شيعي)، فالقوى السياسية الشيعية منقسمة على نفسها إزاء مشروع حصر السلاح بيد الدولة، لاسيما الأحزاب والكيانات السياسية المقرّبة من إيران والتي ترى في المشروع ترجيحا لكفة الولايات المتحدة في العراق على حساب الجمهورية الإيرانية.

٣. التحدي القانوني والإجرائي: إذ أن عملية إعادة تنظيم العلاقة بين الفصائل المسلحة والدولة تتطلب اليوم تأطير قانوني يتناسب وطبيعة الشكل أو الهيئة الجديدة التي من المفترض أن تتخذها علاقة الفصائل بالدولة العراقية، وهذا الأمر قد يصعب تحقيقه في ظل هذه المرحلة التي تشهد انقساما بين الكتل

النيابية حول هذا المشروع الأمر الذي قد يعرقل إمكانية إقراره.

التحدي الإجرائي هو الآخر يمثل عائقا مهما أمام هذا المشروع، فهيئة الحشد الشعبي بتشكيلاتها وتعداد مقاتليها بحاجة لخطّة موسّعة تضمن توزيعهم على التشكيلات الموجودة أو المزمع تأسيسها على مستوى قوى الداخلية والدفاع، وهذا الأمر لن يتم بسهولة بل هو بحاجة لدراسة وتخطيط قد لا يتم الإنتهاء منه خلال مدة قريبة. أضف إلى ذلك أن هناك فصائل ليست جزء من الحشد الشعبي ولم تنخرط بالعمل السياسي بل إنها ظهرت إبان الحرب الأخيرة على إيران وكان لها دور مهما في هذه الحرب، وهنا سيكون من الصعوبة على الحكومة التعامل مع هذه الفصائل بل إنها قد تدخل في حالة من الصدام المسلح معها إذا ما اضطرت لذلك.

٤. التحدي الخارجي (الإقليمي): وجود إيران بذات المنهجية التي قام عليها النظام الإيراني بعد الثورة عام ١٩٧٩ والتي تتبنّى خطابا مقاوم للمشروع الأميركي- الصهيوني في المنطقة سيجعل الجانب الإيراني عائقا حقيقيا أمام أي خطوة لنزع سلاح الفصائل الموالية أو القريبة منها، بل إن إيران ترى في وجود الأذرع المسلحة القريبة من توجهها في المنطقة عاملاً يعزّز قوتها في مواجهة المشروع (الأميركي-الصهيوني)، بالتالي فمن الصعوبة بمكان تخيّل قبولها بتخلي تلك الجماعات عن سلاحها بما يعزّز من الدور الأميركي في المنطقة، وهذا قد ينعكس على توجهات تلك الفصائل وتفاعلها مع التوجهات الحكومية لحصر السلاح بيد الدولة.

مآلات المشهد العراقي

إزاء حالة التجاذب القائمة اليوم على مستوى المشهد السياسي في العراق بشأن مشروع حصر السلاح بيد الدولة، فإنه يمكننا وضع ثلاثة سيناريوهات مستقبلية متعلقة بمشروع حصر السلاح بيد الدولة وكالآتي:

أولاً: تفكيك تدريجي طويل الأمد

ضمن هذا السيناريو نتوقع أن تتم عملية تفكيك التشكيلات المسلحة وتسليم سلاحها للحكومة العراقية بشكل تدريجي بعد أن توضع الأسس القانونية لهذا المشروع بما يحقّق مبدا الثقة بين الأطراف جميعها.

فالفصائل اليوم تتساءل عن ضمانات حقيقية لها ولعناصرها بعدم الملاحقة والاستهداف بعد تسليم السلاح للدولة وهيكليتها في مؤسسات أخرى.

وهذا السيناريو لن يتم إلّا من خلال توافق أميركي – إيراني يجعل من الاتفاق بين الطرفين على تسوية المشاكل العالقة بينهما شاملاً للملف العراقي، وهو ما نستبعده لصعوبته في هذه المرحلة بسبب تعقّد العلاقات الإيرانية – الأميركية وصعوبة التوصل لإتفاق مرض للجانبين.

بالتالي فهذا السيناريو منخفض.

ثانيا: اندماج شكلي لتجاوز المرحلة

ضمن هذا السيناريو نتوقع أن تعاد هيكلة الفصائل المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي، وقد يصار بالفعل لتأسيس هيئة الأمن الوطني الشاملة لمجموعة من الأجهزة الأمنية بما فيها تشكيلات الحشد الشعبي.

إلّا أن هذا المشروع لن يكون مشروع حقيقيا يحصر السلاح بيد الدولة بشكل فعلي، بل إنه قد يكون محاولة لإستيعاب الضغط الأميركي بما يحافظ على الفصائل وسلاحها ويجنّب العراق خطر العقوبات الأميركية في ذات الوقت.

فالحشد كما هو معروف هيئة تابعة للدولة العراقية وتأتمر بإمرة رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة، بالتالي فإعادة الهيكلة لن تغيّر كثير من طبيعة الحشد أو صلاحياته، كذلك فكرة حصر السلاح أو حتى تسليم السلاح ممكنة من الناحية النظرية إلّا أنها عملية معقّدة ومن الصعوبة بمكان على الدولة العراقية تنفيذها بمفردها في ظل إمكانياتها المتواضعة.

كما أن هناك العديد من الفصائل المسلحة التي تعمل سرّ وتنفّذ عمليات عسكرية داخل وخارج العراق مستهدفةً الجانب الأميركي، وهذه سيصعب التعامل معها وفق الأطر السياسية أو القانونية، وقد تبقى خارج دائرة هذا المشروع بما يقلّل من النتائج المتوخاة منه. ووفق للمعطيات أعلاه فإن هذا السيناريو مرجّح بقوّة.

ثالثا: سيناريو استمرار المشهد الحالي

ضمن هذا السيناريو نتوقع أن تستمر حالة التوتر في المشهد العراقي تبعا لما هو قائم على مستوى المنطقة والصراع الأميركي – الإيراني، فالعراق كما هو حاصل اليوم ساحة لتصارع عدة قوى تتقدمها إيران وأميركا، بالتالي فاستمرار الأزمة القائمة بين أميركا وإيران

ستنعكس على الملف العراقي الذي سيبقى منقسمً بين تيار مؤيد للرؤية الأميركية في حصر السلاح بيد الدولة، وتيار معارض لهذه الرؤية ويرى فيها تسليما للعراق وقيادات الفصائل المسلحة للولايات المتحدة على طبق من ذهب.

وهذا المشهد قد يكون قابل للتحقق بالفعل لما يعزّزه اليوم على أرض الواقع، إلّا أنه غير قابل للاستمرار، فالولايات المتحدة بإداراتها الحالية ضاغطة بقوّة نحو إعادة ترتيب أوراق منطقة الشرق الأوسط بقوة، فيما يشكّل وجود الفصائل تحديا حقيقيا لها.

كما أن الكيان الصهيوني لن يقبل بكل تأكيد بقاء قوى تهدّده وقادرة على إيقاع الضرر به، عليه سيكون مطالبا بتفكيك منظومة الفصائل المسلحة في العراق وأن يتعامل معها كما تعامل مع حزب الله اللبناني أو حركة حماس.

وبين السيناريو الأول والثاني نقيّم هذا السيناريو متوسّط، وهو سيناريو انتقالي لا نهائي.

الخلاصة:

مما لاشك فيه أن المشهد العراقي قد يكون من أعقد المشاهد على مستوى منطقة الشرق الأوسط، ذلك أن هناك تقاطع محلي وأقليميا ودوليا على مستوى الساحة العراقية، ولذلك إنعكاسا كبير على المشهد العراقي.

وهنا يأتي مشروع حصر السلاح بيد الدولة، وإعادة هيكلة هيئة الحشد الشعبي والفصائل المنضوية تحت لوائها، والذي تتبنّاه حكومة السيد علي الزيدي في هذه المرحلة، إلّا أنه يواجه تباينا في المواقف بين مؤيد ومعارض، كما أن هناك العديد من العقبات التي تقف في طريقه، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تحقيقه على أرض الواقع.

بالتالي فمن الممكن أن يمضي هذا المشروع لكن بتكييفه بما يلائم توجهات الفصائل المسلحة وموقف القوى الإقليمية والدولية، إلّا أنه قد يفرّغ من محتواه.

حكومة علي الزيدي وتحدي تعزيز سلطة الدولة

الآفاق والرهانات المستقبلية

ابراهيم الدهش

كاتب وإعلامي وناشط ثقافي عراقي من محافظة ذي قار. يشغل منصب رئيس تحرير صحيفة الجماهير للثقافة والإعلام وعضو في هيئات تحرير مجلات عراقية وعربية

يتوقف نجاح حكومة علي الزيدي على بناء دولة مؤسسات قادرة على فرض القانون، واستعادة ثقة المواطنين، ومكافحة الفساد، وتطوير الأمن والاقتصاد والخدمات، ضمن توافق وطني ورؤية استراتيجية تعززان السيادة والاستقرار وتضمنان استدامة الإصلاح.

يُعد تعزيز سلطة الدولة وترسيخ سيادتها على كامل أراضيها أحد أهم التحديات التي تواجه العراق في المرحلة الراهنة، بل يمكن القول إنه يمثل جوهر المشروع الوطني الذي تتوقف عليه قدرة البلاد على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي . ومع تولي حكومة علي الزيدي مسؤولية إدارة الدولة في مرحلة تتسم بكثرة التحديات وتشابك الملفات الداخلية والخارجية، برزت قضية تعزيز سلطة الدولة بوصفها واحدة من أبرز القضايا التي ستحدد ملامح نجاح الحكومة أو إخفاقها خلال السنوات المقبلة . فالعراق اليوم لا يواجه أزمة في النصوص الدستورية أو القوانين التي تحدد صلاحيات الدولة ومؤسساتها، بل يواجه تحديا يتعلق بمدى قدرة هذه المؤسسات على ممارسة أدوارها بصورة كاملة وفاعلة على أرض الواقع . ومن هنا تبرز أهمية الحديث عن مستقبل سلطة الدولة العراقية، ليس بوصفه نقاشا نظريا أو سياسيا مجرد ، وإنما باعتباره قضية ترتبط مباشرة بحياة المواطنين ومستقبل التنمية والاستقرار والسيادة الوطنية. لقد شهد العراق خلال العقود الماضية تحولات سياسية وأمنية عميقة تركت آثار كبيرة على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع . فالحروب المتعاقبة والأزمات الأمنية والتوترات السياسية أسهمت في خلق واقع معقد تداخلت فيه أدوار المؤسسات الرسمية مع قوى ومؤثرات متعددة. كما أن التحديات التي واجهتها الدولة بعد عام ٢٠٠٣ أدت إلى ظهور ترتيبات سياسية وأمنية استثنائية فرضتها طبيعة المرحلة وظروفها، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على شكل السلطة وآليات اتخاذ القرار داخل الدولة العراقية. ومع أن هذه الظروف الاستثنائية ساهمت في تجاوز أزمات خطيرة في بعض المراحل، إلا أنها خلقت في الوقت ذاته تحديات طويلة الأمد ما تزال الدولة العراقية تعمل على معالجتها حتى اليوم . ولذلك فإن أي حكومة عراقية تتولى المسؤولية تجد نفسها أمام مهمة معقدة تتمثل في إعادة بناء مفهوم الدولة القادرة على إدارة شؤون البلاد بصورة موحدة ومتوازنة، وهو التحدي الذي يواجه حكومة علي الزيدي في الوقت الحاضر.

إن الحديث عن تعزيز سلطة الدولة لا يعني بالضرورة الحديث عن تشديد الإجراءات أو توسيع صلاحيات الحكومة فحسب، بل يتعلق قبل كل شيء بقدرة الدولة على فرض القانون بصورة عادلة ومتساوية، وضمان خضوع الجميع للمؤسسات الدستورية، وإدارة الموارد الوطنية وفق رؤية واضحة تحقق المصلحة العامة. فالدولة القوية ليست الدولة التي تمتلك أدوات السلطة فقط، وإنما الدولة التي تحظى مؤسساتها بثقة المواطنين وتتمتع بالقدرة على تنفيذ قراراتها ضمن إطار القانون. ومن هذا المنطلق، فإن التحدي الأول الذي يواجه حكومة علي الزيدي يتمثل في إعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة . فالكثير من العراقيين ما زالوا ينظرون إلى مؤسسات الدولة من خلال تجارب سابقة ارتبطت بالبيروقراطية أو الفساد أو ضعف الخدمات. ولذلك فإن نجاح الحكومة في تعزيز سلطة الدولة يتطلب أولاً تعزيز ثقة المواطن بهذه

الدولة وإقناعه بأنها قادرة على تلبية احتياجاته وحماية حقوقه وتحقيق العدالة بين جميع فئات المجتمع. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لأن قوة الدولة في العصر الحديث لا تُقاس فقط بحجم مواردها أو قدراتها الأمنية، بل تقاس أيضا بمستوى الشرعية والثقة التي تتمتع بها لدى مواطنيها . فالدولة التي تحظى بثقة شعبها تكون أكثر قدرة على تنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها، بينما تواجه الدول التي تعاني من فجوة ثقة تحديات أكبر في إدارة شؤونها مهما امتلكت من إمكانات مادية أو قانونية. كما تواجه حكومة علي الزيدي تحديا آخر يتمثل في تطوير الأداء المؤسسي للدولة. فالكثير من المشكلات التي يعاني منها العراق لا ترتبط بغياب الخطط أو الرؤى، وإنما ترتبط أحيانا بضعف التنفيذ أو تداخل الصلاحيات أو محدودية التنسيق بين المؤسسات المختلفة. ولذلك فإن تعزيز سلطة الدولة يتطلب إصلاحا مؤسسيا شاملاً يهدف إلى رفع كفاءة الأجهزة الحكومية وتحسين قدرتها على تقديم الخدمات وتنفيذ السياسات العامة. ويُعد الجانب الأمني أحد أبرز المجالات التي يظهر فيها مفهوم سلطة الدولة بصورة مباشرة. فالأمن يمثل الأساس الذي تُبنى عليه بقية القطاعات، ومن دونه يصبح من الصعب تحقيق التنمية أو جذب الاستثمارات أو ضمان الاستقرار السياسي. ولهذا فإن الحكومة مطالبة بمواصلة تطوير المؤسسات الأمنية والعسكرية وتعزيز قدراتها المهنية والتقنية بما يضمن قدرتها على حماية البلاد ومواجهة التحديات المختلفة. غير أن تعزيز سلطة الدولة في المجال الأمني لا ينبغي أن يُفهم بوصفه قضية أمنية بحتة، بل هو جزء من مشروع أوسع يتعلق بتوحيد القرار الوطني وترسيخ المرجعية الدستورية للمؤسسات الرسمية. فكلما كانت مؤسسات الدولة أكثر قدرة على إدارة الملف الأمني بصورة مهنية وفاعلة، ازدادت قدرتها على فرض القانون وتحقيق الاستقرار. ومن ناحية أخرى، فإن البيئة السياسية العراقية تفرض على حكومة علي الزيدي مجموعة من التحديات الخاصة. فالنظام السياسي العراقي يقوم بطبيعته على التعددية والشراكة بين مكونات وقوى سياسية متنوعة، وهو ما يجعل عملية اتخاذ القرارات الكبرى أكثر تعقيد مقارنة ببعض الأنظمة الأخرى. ولذلك فإن نجاح الحكومة في تعزيز سلطة الدولة سيعتمد إلى حد كبير على قدرتها في بناء التوافقات الوطنية وإدارة الخلافات السياسية ضمن الأطر الدستورية . ولا شك أن التوافق السياسي يمثل عنصر أساسيا في نجاح أي مشروع إصلاحي داخل العراق. فالتجارب السابقة أثبتت أن القرارات الكبرى تحتاج إلى دعم سياسي واجتماعي واسع لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها. ومن هنا فإن حكومة علي الزيدي مطالبة بالعمل على توسيع مساحات الحوار الوطني وبناء شراكات حقيقية مع مختلف القوى الوطنية بما يخدم مشروع الدولة ويعزز استقرارها. أما على المستوى الاقتصادي، فإن تعزيز سلطة الدولة يرتبط بصورة وثيقة بقدرتها على إدارة الموارد الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة. فالعراق يمتلك إمكانات اقتصادية كبيرة، لكنه ما يزال يواجه تحديات تتعلق بتنويع مصادر الدخل وتحسين البنية التحتية وتوفير فرص العمل وتحقيق العدالة في توزيع الثروات. وتدرك حكومة علي الزيدي أن نجاحها في هذه الملفات سيعزز من حضور الدولة ومكانتها داخل المجتمع . فكلما نجحت الحكومة في تحسين مستوى الخدمات وتوفير فرص العمل وتطوير الاقتصاد، ازدادت ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على الاستقرار العام. كما أن الاستثمار يمثل أحد المؤشرات المهمة على قوة الدولة واستقرارها. فالمستثمر المحلي أو الأجنبي يبحث دائما عن بيئة مستقرة تحكمها القوانين والمؤسسات الواضحة. وعندما تكون الدولة قادرة على فرض القانون وحماية الحقوق وتنفيذ التزاماتها، تصبح أكثر قدرة على جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي . وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، فإن تعزيز سلطة الدولة يمنح العراق قدرة أكبر على الدفاع عن مصالحه الوطنية وإدارة علاقاته الخارجية بصورة متوازنة. فالدول التي تمتلك مؤسسات قوية وقرار وطنيا مستقلاً تكون أكثر قدرة على التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية وحماية سيادتها من الضغوط الخارجية. وفي هذا الإطار، تواجه حكومة علي الزيدي تحدي مهم يتمثل في تحقيق التوازن بين متطلبات السياسة الداخلية وضرورات السياسة الخارجية. فالعراق يقع في منطقة تشهد تنافسات إقليمية ودولية مستمرة، وهو ما يتطلب وجود دولة قوية تمتلك رؤية واضحة وقدرة على إدارة علاقاتها الخارجية بما يخدم مصالحها الوطنية. ومع ذلك، فإن الطريق نحو تعزيز سلطة الدولة ليس سهلاً أو خاليا من العقبات . فهناك

تحديات متراكمة تتعلق بالإصلاح الإداري ومكافحة الفساد وتحسين الخدمات وتطوير الاقتصاد وتعزيز الاستقرار السياسي. كما أن طبيعة المشهد العراقي تجعل عملية الإصلاح عملية تدريجية تحتاج إلى الصبر والتخطيط طويل الأمد. ومن أبرز التحديات التي تواجه الحكومة في هذا السياق قضية الفساد، التي ما تزال تمثل أحد أكبر العوائق أمام بناء دولة قوية وفاعلة. فالفساد لا يؤدي فقط إلى هدر الموارد وإضعاف الاقتصاد، بل يضعف أيضا ثقة المواطنين بالمؤسسات ويحد من قدرتها على أداء مهامها بكفاءة. ولهذا فإن أي مشروع حقيقي لتعزيز سلطة الدولة يجب أن يتضمن خطوات جدية لمعالجة هذه الظاهرة عبر تطوير أنظمة الرقابة والمساءلة وتعزيز الشفافية وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء. كما أن نجاح الحكومة يتطلب الاستثمار في العنصر البشري وتطوير الكفاءات الوطنية. فالمؤسسات القوية لا تُبنى بالقوانين فقط، وإنما تُبنى أيضا بالكوادر القادرة على تنفيذ هذه القوانين وتحويلها إلى واقع ملموس. ولذلك فإن إصلاح الإدارة العامة وتطوير التعليم والتدريب يمثلان جزء أساسيا من مشروع بناء الدولة. ومن الناحية الواقعية، لا يمكن توقع تحقيق جميع هذه الأهداف خلال فترة زمنية قصيرة . فبناء الدولة عملية تراكمية تحتاج إلى سنوات من العمل المتواصل والإرادة السياسية والاستقرار المؤسسي. إلا أن المهم هو أن تتمكن الحكومة من وضع أسس واضحة لهذا المسار وأن تحقق تقدم ملموسا يشعر به المواطن في حياته اليومية. وفي تقديري، فإن الآفاق المستقبلية أمام حكومة علي الزيدي في ملف تعزيز سلطة الدولة تعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية. العامل الأول هو وجود رؤية استراتيجية واضحة تحدد الأولويات والأهداف وآليات التنفيذ. والعامل الثاني يتمثل في القدرة على بناء توافقات وطنية واسعة تدعم مشروع الإصلاح وتوفر له الغطاء السياسي اللازم. أما العامل الثالث فيرتبط بمدى قدرة الحكومة على تحقيق نتائج عملية في المجالات الاقتصادية والخدمية والأمنية تعزز ثقة المواطنين بالدولة. فإذا نجحت الحكومة في تحقيق تقدم في هذه المجالات، فإنها ستكون قد وضعت العراق على مسار أكثر استقرار وقوة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية . أما إذا بقيت الإصلاحات محدودة أو متعثرة، فإن الكثير من المشكلات الحالية ستستمر في التأثير على أداء الدولة وقدرتها على تحقيق أهدافها . وفي النهاية، يمكن القول إن حكومة علي الزيدي تقف أمام اختبار تاريخي يتعلق بمستقبل الدولة العراقية نفسها . فالقضية لا تتعلق بملف محدد أو قطاع معين، وإنما تتعلق بقدرة الدولة على استعادة دورها الكامل بوصفها المرجعية العليا والقادرة على إدارة شؤون البلاد وفق الدستور والقانون. إن تعزيز سلطة الدولة ليس مشروع حكومة واحدة فحسب، بل هو مشروع وطني طويل الأمد يتطلب تعاون جميع القوى السياسية والاجتماعية والوطنية . غير أن مسؤولية الحكومة تبقى أساسية في قيادة هذا المسار ووضع الأسس التي تضمن استمراره وتحقيق أهدافه. ومن هنا فإن نجاح حكومة علي الزيدي لن يُقاس فقط بما تحققه من إنجازات آنية، بل بمدى قدرتها على ترسيخ مؤسسات قوية وقادرة على الاستمرار، وبناء دولة تمتلك من الكفاءة والشرعية ما يجعلها قادرة على حماية مصالح مواطنيها وصون سيادتها وتحقيق تطلعاتهم نحو مستقبل أكثر استقرار وازدهار . فالدول القوية لا تُبنى بالشعارات، وإنما تُبنى بالمؤسسات والقانون والثقة، وهي الرهانات الحقيقية التي ستحدد مستقبل العراق في السنوات القادمة.

دولة المؤسسات

المعركة الحقيقة لإنقاذ العراق

د.محمد حسن فيصل عزيز
أستاذ جامعي في جامعة النهرين

يمتلك العراق مقومات تاريخية وبشرية لبناء دولة مؤسسات، لكن تحقيق ذلك يتطلب إصلاح طويل الأمد يقوم على تنويع الاقتصاد، وتمكين الجامعات والبحث العلمي، وترسيخ الإدارة المهنية، وتطوير إعلام مسؤول، بما يعزز الاستقرار ويحد من الفساد والمحاصصة والارتجال السياسي.

إنَّ الوضع في العراق، ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣م، متخبط إلى درجة ما، وذلك بسبب الترهل الوظيفي، فضلًا عن البيروقراطية العقيمة التي تعرقل برامج التطور والنمو المعرفي والإداري والاقتصادي والسياسي، واذ كان علينا السعي نحو الازدهار والتطور والتنمية المستدامة لابد للحكومة من اتخاذ خطوات وإجراءات جادة وحقيقية في سبيل هذا الموضوع، وهذه الخطوات لا تكون آنية ووقتية، وإنَّما خطوات تعبر عن السيرورة والصيرورة، وأنْ تمتد لسنوات عدة، وأنْ يتم بناء منهج متكامل وعبر مراحل عدة، يؤدي إلى بناء دولة مؤسسات حقيقية لا تتأثر بالمتغيرات والأزمات السياسية التي تحدث في البلد بصورة خاصة أو المنطقة بصورة عامة.

ولكن قبل كل شيء لابد لنا من طرح سؤال مهم، هل يمتلك العراق مقومات دولة مؤسسات أم لا؟ هل أنَّ العراق قادر على بناء دولة مؤسسات حقيقية، أم هي مجرد أضغاث أحلام لا يمكن تحقيقها؟ وللإجابة عن هذا السؤال: إنَّ العراق بالطبع يمتلك مقومات لبناء دولة مؤسسات حقيقية، وذلك لأنَّ نشأة العراق ليست حديثة، وإنَّما يمتد لعصور ضاربة بالقدم، ولما يمتلكه العراق من إرث حضاري في كيفية بناء المؤسسات، ولاسيما نحن أول من علمنا الإنسان الكتابة، وأنَّنا أول من أسسنا مدرسة من أجل التعليم، فضلًا عن سن القوانين ووضع المسلات التي تنظم حياة الأفراد الذين يعيشون في حضارة وادي الرافدين، منذ أكد وأور وبابل ونينوى، ومرورًا بالدول الإسلامية التي كانت قبلتها بغداد، فكل هذه المؤشرات تؤكد على وجود إرث حضاري وتاريخي في هذا الشأن، وفي الوقت نفسه لا ننسى حتى مع قيام الدولة الحديثة، فنحن من الدول الأولى في المنطقة التي يقام فيها حكم إداري وسياسي ممتد منذ أكثر من ١٠٠ عام، منذ النظام الملكي ومرورًا بالنظام الجمهوري ووصولًا إلى النظام البرلماني العراقي.

إنَّ ما نعيشه اليوم من إخفاقات في الجانب الإداري العراقي قد يكون شيئًا طبيعيًا للوضع السياسي الذي عاشه العراق، ولاسيما بعدما سعى النظام البائد إلى تهديم فكرة الدولة، وحصرها في العائلة، وتهديمه للمؤسسة التعليمية والتي أدت في عهده إلى تدهور النظام التعليمي، فضلًا عن الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضًا على الشعب العراقي، وعدم وجود آليات حقيقية من قبل النظام البائد آنذاك إلى إيجاد حلول مناسبة للخروج من الأوضاع في حينها، أدت إلى تراجع أداء المؤسسات العراقية، وبالخصوص المؤسسات التعليمية والصحية والتجارية والصناعية والزراعية والعسكرية، وما عاشه الشعب العراقي بعد عام ٢٠٠٣م من فوضى سياسية عارمة ووضع أمني صعب، فضلًا عن تفشي مرض الفساد المالي والإداري، أصبح اليوم ننظر إلى بناء المؤسسات شيئًا صعبًا إذا ما كان أمرًا مستحيلًا، ولكن في واقع الأمر إذا الحكومة كانت عازمة على بناء دولة المؤسسات المعزولة عن تأثير السياسة، فهي تمتلك المقومات لذلك.

إنَّ أولى خطوات الحكومة في عملية بناء دولة المؤسسات هي، وضع معالم واضحة للاقتصاد العراقي، فضلًا عن الابتعاد من فكرة الاقتصاد الريعي، فهذا الأمر هو ما يزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق، إذ إنَّ

العراق يمتلك موارد وإمكانات اقتصادية كبيرة، ولكنه الآن محصور فقط في الجانب الريعي، وهو إنتاج النفط وبيعه، وهذا ما يجعل الوضع الاقتصادي في العراق مربك، ويتأثر بتأثر أسعار النفط، ولاسيما أنَّ العراق يمتلك أكثر من أربعة ملايين موظف، وأغلب المؤسسات العراقية ليست مؤسسات تمويل ذاتي، وإنَّما تعتمد في عملية دفع رواتب موظفيها عن طريق بيع النفط، وفي هذا الجانب لابد للحكومة من تنويع الاقتصاد، ووضع أسس واضحة له، أي هل هو اقتصاد مختلط بين الرأسمالية والاشتراكية والنظام الاقتصادي الإسلامي، أم هو نظام اشتراكي أم نظام رأسمالي أم نظام إسلامي، ولكن قبل وضع هذه الأسس، لابد للحكومة أنْ تعرف ماذا تمتلك من أدوات، ومن ثم على ماذا يعتمد برنامجها الاقتصادي، ومن ثم وضع هذه الأسس، ويمكن الاستعانة بعلماء الاقتصاد في العراق في وضع هذه الأسس، إذ يوجد في العراق عقولًا اقتصادية فذة يمكن الاستفادة منهم، والابتعاد من مسألة المحاباة في تعيين هذه العقول، من أجل الاستفادة القصوى في هذا الجانب.

إنَّ الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق هو بوابة للاستقرار السياسي والاجتماعي، إذ أي يخلل يصيب هذا الجانب سيؤثر على الجانب السياسي والاجتماعي، وعلى سبيل المثال قبل أيام قليلة ماضية أقام الخريجون القدامى مظاهرة صاخبة من أجل إيجاد فرصة عمل لهم في الحقل الحكومي وتعيينهم، فضلًا عن مظاهرات عام ٢٠١٩م التي كانت سبب عدم وجود فرص عمل، فضلًا عن مظاهرات أصحاب الشهادات العليا وذوي المهن الصحية والأطباء، فحاليًا أغلب الاختصاصات أو فلنقل أغلب الخريجين يتظاهرون لأجل إيجاد فرصة عمل، وهم محقون بذلك، ولكن هل تستطيع الدولة تعيين جميع الخريجين؟ الجواب بالتأكيد سيكون لا، ولكن ما الحل في ظل هذه الظروف؟ يتمثل أول الحلول هو إيجاد نظام اقتصادي واضح المعالم، لتعرف الدولة كيف تسير،

وكيف يمكنها من حل هذه الإشكالات بعيدًا عن الحلول الترقيعية والآنية، وبعيدًا عن إطلاق الوعود لهم.

ومما تجدر الإشارة إليه، وجود منظومة متكاملة من المستشارين المتاحين، وهم أساتذة الجامعات والمراكز البحثية، ويمكن للحكومة الاعتماد عليهم وعلى بحوثهم ودراساتهم، إذ إنَّ الاستماع لهم والاستفادة من معارفهم وخبراتهم يمكن للحكومة تجاوز العوائق والمشاكل التي تطرأ عليها، فما فائدة وجود الجامعات إذا لم تستعن بها الحكومة في أزماتها؟ إذ تمثل الجامعات البنية الأساسية في تطوير أي مجتمع وازدهاره، وعدم الاهتمام بهذه المؤسسة معناه تدهور وانحدار المجتمع بمختلف مجالاته، وهنا لابد للحكومة الاهتمام بالجامعات ودعم العاملين فيها والدفاع عنهم ضد أي مخاطر، وعدم جعل الطالب فوق الأستاذ، وإنَّما إرجاع السلطة للأستاذ على الطالب من أجل الرصانة العلمية، وإعادة هيبة الجامعات بكونها مكان للعلم والمعرفة، وليس مكانًا ترفيهيًا.

إنَّ الاهتمام بالجامعات وإعطائها الدعم الكافي، فضلًا عن ربطها بتطور المجتمع سيخلص الحكومة الكثير من مشاكله، مثلًا في جانب الصناعة والزراعة والتقنية والتجارة والاقتصاد والسياسة وغيره، فبدلًا من تحجيم الجامعات وتقليل دورها وتقليصه، لابد من الانفتاح على الجامعات، وتخصيص جزء من موارد الموازنة على البحث العلمي، فهذا الجزء المخصوص للبحث العلمي هو سيكون له العائد الكبير للدولة، ورفده بموارد مالية متنوعة، فكيف يمكن تطوير الصناعة والزراعة إذ لم يوجد دعم للبحث العلمي؟ وفي الوقت نفسه التشديد على الجامعات إلى استثمار مواردها وصندوقها التعليمي في دعم البحث العلمي بدلًا من استثماره في أمور ترفيهية أو إرجاعه لخزينة الدولة، فما فائدة هذا الصندوق إذا لم يكن له دور في تطوير ودعم البحث العلمي؟

ومما ينبغي للحكومة الاهتمام به هو ثقافة الإعلام، إذ ما موجود حاليًا هو ثقافة الترند أو التسقيط، ولا يوجد إعلام حقيقي في العراق، فالإعلام هو مرآة العراق داخليًا وخارجيًا، داخليًا يتمثل أمام أفراد شعبه، وخارجيًا أمام المجتمع الدولي وباقي الشعوب، فبدلًا من طرح برامج تعمد على التسقيط والحقد وشحن الشارع العراقي بمختلف مجالاته، يكون البديل هو طرح برامج إعلامية تعتمد على الطرح الموضوعي، ولا يكون هدفه صناعة الترند، فهذه الثقافة تؤدي سلبًا بالمجتمع، ذلك لأنَّه بدلًا من إصلاح هذا المجتمع سيكون المقابل هو تدمر المجتمع وبث ثقافة التنابذ والحقد، وهنا يأتي دور الحكومة في مراقبة هذه البرامج وإغلاقها وإيقاف كل مقدم أو مذيع يؤدي في طرحه إلى بث هذه الثقافة المدمرة للمجتمع.

إنَّ الإعلام له دور كبير في تربية المجتمع، إذ إنْ أغلب المجتمع يجلس يشاهد إما برامج التلفاز أو متابعة برامج التواصل الاجتماعي، وفي هذا الجانب يجب على الحكومة مراقبة هذه الأدوات من أجل السيطرة على الطرح الموجود فيها، ولنا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية مثال حسن في ذلك، إذ في أوقاتها الصعبة من قبيل قيام الحرب عليها، عمدت على إغلاق شبكة الأنترنت، وذلك بهدف السيطرة على تماسك الداخل الإيراني من التشظي أمام الطرح الصهيو – أمريكي، وأيضًا جمهورية الصين تعتمد على شبكة أنترنت خاصة بها، ولا يمكن لباقي الدول الولوج إليها، ولا ننسى كوريا الشمالية وروسيا، فهذه الدول سعت إلى بناء شبكة أنترنت خاصة بها، لا يمكن لأجهزة المخابرات الدول الأخرى الولوج إليها في سبيل السيطرة على مجتمعاتها، نعم، نحن نؤكد على حرية الرأي، وحرية الشعوب في طرح أفكارها وآراءها، ولكن في الوقت نفسه لابد من حماية المجتمع من الأصوات النشاز التي تطرح في سبيل تحطيم هذه المجتمعات، أو يمكن أنْ نسميه ((دس السم بالعسل))، أو ((كلام حق يراد به باطل))، ومن أجل ذلك يجب وجود أطر عامة ومحدد في الطرح الإعلامي تهدف إلى السيطرة على المجتمع وتوجيهه، فضلًا عن تهذيبه، بدلًا من البرامج التي تسعى إلى تهديم الأخلاق وتفكيك المجتمع والأسرة.

إنَّ عملية بناء دولة المؤسسات لا تأتي بيوم وليلة، وإنَّما تأتي بخطوات مدروسة، وعلى مر السنوات، فضلًا تعتمد على مدى الوعي الشعبي في ذلك، ونحن نعلم أنَّ الشعب العراقي واعي، ويعلم مدى أهمية بناء المؤسسات، ولأجل ذلك بدأ ينادي في هذا الجانب، فضلًا عن خروج مظاهرات عدة تطالب الحكومة بتعيين الأشخاص المهنيين والأكفاء في المناصب المهمة، أي الشخص المناسب في المكان المناسب، وهذه الحركة ستزداد يومًا بعد يوم، وعلى الأحزاب السياسية أنْ تعيد حساباتها في هذا الشأن، لأنَّ مثلما قال مربينا السيد الشهيد محمد باقر الصدر (قدس سره): الشعوب أقوى من الطغاة، فلابد للأحزاب السياسية من سماع صوت الشارع؛ لأنَّه يمثل صوت الشعب.

قدرة الحكومة العراقية الجديدة على استعادة ثقة الشباب

قراءة في أولويات وتحديات حكومة علي الزيدي

شاكر محمود

كاتب وباحث في الشأن السياسي
عضو في مركز الشرق للدراسات.

تواجه حكومة علي الزيدي تحديات معقدة تتعلق بالفساد والبطالة والخدمات والسلاح والعلاقات الخارجية، وسط ترقب شبابي حذر. نجاحها مرهون بتحويل الوعود الإصلاحية إلى خطوات عملية تعيد الثقة بالدولة وتعزز الاستقرار والسيادة ومشاركة الشباب في صنع القرار.

مقدمة

في الرابع عشر من مايو ٢٠٢٦، أدى علي فالح الزيدي، رجل الأعمال البالغ من العمر ٤٠ عاما ، اليمين الدستورية رئيسا لوزراء العراق، ليكون أصغر من يتولى هذا المنصب منذ عام ٢٠٠٣. جاء تشكيل هذه الحكومة بعد أشهر من الجمود السياسي والمفاوضات المعقدة بين القوى المتنافسة، وسط وعود واسعة بإجراء إصلاحات اقتصادية وتحسين الخدمات العامة ومكافحة الفساد الذي أنهك مؤسسات الدولة لسنوات طويلة. غير أن حكومة الزيدي ولدت غير مكتملة، إذ لم يتمكن مجلس النواب من التوصل إلى توافق بشأن ٩ وزارات من أصل ٢٣، بما في ذلك حقائب سيادية كالدفاع والداخلية. الشباب العراقي، الذي قاد احتجاجات تشرين عام ٢٠١٩، يترقب هذه الحكومة بحذر بالغ. فبعد سنوات من الوعود المتكررة والتراجع عنها، أصبحت ثقة الشباب بالمؤسسة السياسية في أدنى مستوياتها. الحكومة الجديدة تواجه تحديات متراكمة تتعلق بالبطالة، وتراجع البنية التحتية، وأزمات الكهرباء والمياه، إضافة إلى التوترات السياسية والأمنية التي تلقي بظلالها على المشهد الداخلي. هذا المقال يحلل، عبر عشرة محاور، قدرة حكومة الزيدي على استعادة ثقة الشباب العراقي، بالاعتماد على برنامجها الحكومي، وتصريحات رئيس الوزراء، وردود فعل الأوساط الشعبية والسياسية.

المحور الأول: التشكيلة الوزارية غير المكتملة - بداية متعثرة أم إستراتيجية مدروسة؟

التصويت البرلماني الذي منح الثقة لـ١٤ وزير فقط من أصل ٢٣، يعكس حجم التحديات السياسية التي تواجهها الحكومة الجديدة. البرلمان صوت لصالح وزارات سيادية وخدمية بارزة، من بينها الخارجية والمالية والنفط والكهرباء، وأقر البرنامج الحكومي بأغلبية مطلقة. إلا أن جلسة منح الثقة كشفت استمرار الانقسامات السياسية، بعدما أخفق البرلمان في التصويت على ٩ وزارات أخرى، ومن أبرزها وزارات الدفاع والداخلية والتخطيط والتعليم، وهي حقائب تعد من أكثر الوزارات حساسية وتأثير في المشهد العراقي. هذا الوضع يطرح تساؤلات جدية لدى الشباب المراقب. فغياب وزراء الدفاع والداخلية يعني استمرار حالة عدم اليقين الأمني، وتأجيل معالجة ملفات حساسة مثل حصر السلاح وضبط

الفصائل المسلحة. من جهة أخرى، يرى البعض في هذا التأجيل فرصة لاختيار شخصيات مستقلة ذات كفاءة بعيد عن المحاصصة الحزبية، خاصة أن الزيدي نفسه جاء من خارج النخبة السياسية التقليدية.

الحكومة برئاسة رجل أعمال لم يسبق له شغل أي منصب حكومي أو سياسي، تحمل معها وعد بالتجديد. الشباب يرون في هذه الخلفية غير التقليدية فرصة انفراج، لكنهم في الوقت ذاته يدركون أن رئيس الوزراء الجديد يواجه ضغوط هائلة من الكتل السياسية التي أوصلته إلى السلطة. نجاح الحكومة سيقاس بقدرتها على استكمال تشكيلتها الوزارية بشخصيات كفوءة، لا على أساس المحاصصة الحزبية.

المحور الثاني: البرنامج الحكومي - وعود الإصلاح بين النص والتنفيذ

في أول خطاب له أمام البرلمان، أعلن الزيدي أن حكومته «ستكون حكومة خدمات وفرص وتنمية»، مؤكد أن الأولوية ستمنح لتحسين الواقع المعيشي للمواطنين وإعادة الثقة بين الدولة والشارع العراقي. البرنامج الحكومي الذي أقرّه البرلمان ركز على «إعادة بناء مؤسسات رصينة»، وسط تأكيدات من القوى الداعمة على ضرورة منح الحكومة فرصة لمعالجة الأزمات المتراكمة.

يتضمن البرنامج أولويات تتعلق بتحسين الخدمات العامة، ومعالجة أزمة الكهرباء، ودعم الاستقرار الاقتصادي، إلى جانب مكافحة الفساد، وإصلاح الإدارة العامة، وتعزيز سيادة القانون. كما تعهد الزيدي بإطلاق مشاريع تنموية في المحافظات الأكثر فقر ، والعمل على تنشيط القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية.

غير أن قطاعات واسعة من العراقيين لا تزال تنظر إلى هذه الوعود بعين الشك، مستذكرة الحكومات السابقة التي رفعت شعارات مشابهة من دون أن تحقق تغييرات ملموسة. الشباب يطالبون بخطوات عملية سريعة بدلاً من الاكتفاء بالتصريحات السياسية، فالأزمات اليومية ما زالت تضغط بقوة على حياتهم، خصوص فيما يتعلق بارتفاع الأسعار وتراجع فرص العمل واستمرار انقطاع الكهرباء. اختبار المصداقية يبقى رهن التنفيذ الفعلي، لا رهان الوعود.

المحور الثالث: تحسين الخدمات الأساسية - مؤشر يومي على الجدية

يعد ملف الخدمات العامة من أكثر القضايا التي تثير غضب الشارع العراقي، خاصة في مجالات الكهرباء والصحة والتعليم. وقد تعهدت حكومة الزيدي بإطلاق مشاريع جديدة لتطوير شبكات الكهرباء وتحسين المستشفيات الحكومية وتحديث المدارس المتهالكة.

في هذا السياق، أجرى رئيس الوزراء زيارة إلى وزارة الكهرباء لمتابعة خطتها بتأمين الطاقة خلال فصل الصيف الحالي، وأكد أن ملف الطاقة يشكل محور أساسيا لخطط الحكومة .

كما وجه وزارة الكهرباء بإعداد ورقتي عمل، تتضمن الأولى حلولاً سريعة لمعالجة أزمة الطاقة خلال صيف ٢٠٢٦، والأخرى بعيدة المدى.

الحكومات المتعاقبة وضعت ملف الطاقة الكهربائية ضمن أولوياتها المعلنة، وقدمت وعود متكررة بحل الأزمة، لكن الواقع لم يشهد أي تحسن جوهري. سكان العديد من المناطق يقولون إنهم سمعوا وعود مشابهة خلال الأعوام الماضية من دون أن يلمسوا تغيير فعليا. لذلك، فإن الحكومة أمام اختبار حقيقي: أي تحسن في الخدمات – مهما كان محدود – سيكون مؤشر على الجدية. الشباب يتابعون بدقة مؤشرات الأداء اليومية: ساعات تجهيز الكهرباء، جودة مياه الشرب، توفر الأدوية في المستشفيات، وحالة المدارس.

المحور الرابع: البطالة وفرص العمل - الملف الأكثر إلحاحاً

تعاني البلاد من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، حيث تصل النسبة إلى أكثر من ٢٢٪ وفق تقديرات رسمية، مع إضافة مئات الآلاف من الخريجين الجدد إلى سوق العمل سنوي . تعهد الزيدي بتوفير فرص العمل للعراقيين بعيد عن المحسوبية والتمييز، مؤكد السعي إلى بناء بيئة تعتمد على الكفاءة وتكافؤ الفرص.

كما وعد بتشجيع الاستثمار ودعم القطاع الخاص ليكون شريكا أساسيا في بناء الاقتصاد العراقي، مع التركيز على قطاع التعليم بشكل استثنائي من خلال تطوير المناهج وتأهيل المدارس والجامعات. هذه الوعود تمس جوهر مطالب الشباب الذين يرون أن غياب فرص العمل هو الدافع الأول للهجرة أو الاحتجاج.

غير أن هذه الخطط تحتاج إلى بيئة استثمارية مستقرة وإجراءات قانونية واضحة لضمان نجاحها. الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، ما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، وأي انخفاض حاد في أسعار النفط قد ينعكس مباشرة على قدرة الحكومة في تمويل المشاريع والخدمات.

المحور الخامس: مكافحة الفساد

يعد الفساد أحد أبرز الملفات التي استنزفت ثقة الشباب بالمؤسسة السياسية. في كلمة له عقب تسلمه مهامه

رسميا، تعهد الزيدي بأن حكومته ستضع برنامجا اقتصاديا وإصلاحيا شاملاً في صدارة أولوياتها، مشدد على أن المرحلة المقبلة تتطلب خطوات عملية لمعالجة الأزمات المتراكمة. وأكد أنه سيعمل على حماية المال العام والتصدي للفساد «بكل أشكاله»، معتبر أن الفساد تحول من مجرد خلل إداري إلى عائق مباشر أمام التنمية وتقدم مؤسسات الدولة.

هذا التصعيد اللغوي يعكس وعيا بحجم التحدي، لكن الشباب يريدون أفعالاً لا أقوالاً. الحكومة أمامها فرصة لاستعادة ثقة الشباب من خلال إجراءات ملموسة ومنها إحالة الفاسدين إلى المحاكمة، استرداد الأموال المنهوبة، وتفعيل هيئة النزاهة بشكل حقيقي.

المحور السادس: حصر السلاح بيد الدولة

يتصدر ملف «حصر السلاح بيد الدولة» أولويات حكومة الزيدي، إذ تعهد بالعمل على ذلك مباشرة بعد نيل تشكيلته ثقة البرلمان. وأفادت وكالة الأنباء العراقية بأن الزيدي رسم في كلمة أمام النواب ثلاثة مسارات للعمل، منها «إصلاح المنظومة الأمنية من خلال حصر السلاح بيد الدولة وتعزيز قدرات القوات الأمنية وترسيخ ثقة المواطن بالديمقراطية».

البرنامج الحكومي تحدث بوضوح عن ضرورة حصر السلاح بيد الدولة، إلى جانب تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والاستخبارية والعسكرية، بما يسمح بفرض القانون وتوسيع نفوذ المؤسسات الرسمية على كامل الأراضي العراقية.

كما تضمن تعهدات بإعادة تنظيم العلاقة مع الفصائل المسلحة، من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات الحشد الشعبي ضمن الأطر القانونية.

لكن تنفيذ هذا التعهد يبدو صعبا في ظل وجود فصائل مسلحة مدعومة من إيران تمتلك نفوذ كبير. مصادر مطلعة أكدت أن قائد فيلق القدس إسماعيل قاآني وجه قادة الفصائل بعدم المضي في أي خطوات متعلقة بنزع السلاح في هذه المرحلة. كما أن الولايات المتحدة تدفع بغداد باتجاه نزع سلاح الفصائل الموالية لإيران، ما يضع الحكومة في موقف صعب بين ضغوط واشنطن ومصالح طهران.

المحور السابع: التحديات الاقتصادية - أزمة الموازنة وتقلبات النفط

يواجه العراق وضعا اقتصاديا حساسا في ظل اعتماده الكبير على عائدات النفط، ما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. تأخر إقرار الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ يضيف طبقة أخرى من التعقيد، إذ تبقى العديد من الوعود معلقة بدون تمويل فعلي. هذه المعضلة تؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة في توفير فرص العمل وتحسين الخدمات.

الشباب العراقي يدرك أن الموارد محدودة، لكنه يطالب بإدارة أفضل لهذه الموارد وتوزيع عادل للثروة. الحكومة مطالبة بتقديم خطة مالية شفافة توضح كيفية التعامل مع هذه التحديات، وكيف ستتم حماية الفئات الأكثر هشاشة من تقلبات الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة.

المحور الثامن: الشباب وصنع القرار - من الاحتجاج إلى المشاركة

الحكومة الجديدة وعدت بإعادة الثقة بين الدولة والشارع العراقي، وهذا يتطلب أكثر من مجرد تحسين الخدمات فالشباب يريدون أن يكونوا جزء من عملية اتخاذ القرار.

لم تعلن الحكومة بعد عن آليات واضحة لإشراك الشباب في الحكم، على الرغم من أن البرنامج الحكومي تضمن إشارات بهذا الاتجاه.

تجارب سابقة في عدد من المحافظات أظهرت أن إنشاء مجالس شبابية استشارية يمكن أن يساهم في تقريب وجهات النظر بين الحكومة والمواطنين. الشباب الناشطون في المجتمع المدني يمتلكون خبرات وأفكار يمكن أن تفيد في تصميم وتنفيذ السياسات العامة. الحكومة مدعوة إلى تبني هذه الأفكار وترجمتها إلى مؤسسات فعلية.

المحور التاسع: العلاقات الخارجية وأولويات الحكومة

يمثل الملف الخارجي أحد ثلاثة ملفات رئيسية شديدة التعقيد أمام حكومة الزيدي، إلى جانب الأزمة الاقتصادية وملف السلاح. يتعلق الأمر بإعادة صياغة العلاقات العراقية العربية والإقليمية والدولية بما يحقق توازن في علاقات بغداد الخارجية.

الزيدي، الذي حظي بدعم أميركي وترحيب إيراني في آن واحد، يسعى إلى اعتماد سياسة متوازنة تبعد العراق عن صراعات المحاور الإقليمية. هذا التوازن

الدقيق قد يعيق قدرته على اتخاذ قرارات حاسمة في الملفات الداخلية التي تهم الشباب، مثل نزع سلاح الفصائل ومكافحة الفساد. فكل قرار في هذا الاتجاه يحمل تبعات إقليمية.

الشباب العراقي الذي عانى من تحويل بلاده إلى ساحة لصراع القوى الكبرى، يطالب حكومته بأن تضع المصالح الوطنية فوق أي اعتبار خارجي. نجاح الزيدي في تحقيق هذا التوازن دون التضحية بالسيادة الوطنية سيكون مفتاحا لاستعادة جزء كبير من ثقة الشباب.

المحور العاشر: معايير المحاسبة - كيف يراقب الشباب أداء الحكومة؟

ربما يكون هذا المحور هو الأهم في تحديد مستقبل الثقة بين الحكومة والشباب. بعد سنوات من الوعود الكاذبة، لم يعد الشباب يكتفون بالتصريحات السياسية. أي تحسن في الخدمات – مهما كان بسيط – سيكون محل ترحيب، لكن التغيير الجذري يحتاج إلى مؤشرات قابلة للقياس.

المطلوب من الحكومة أن تضع سقفا زمنيا واضحا لتعهداتها، وأن تقدم تقارير دورية عن الإنجازات والتحديات. المواطنون في بغداد والبصرة والموصل يقولون إن الأزمات اليومية ما زالت تضغط بقوة على حياتهم، وإن نجاح الحكومة الجديدة سيقاس بقدرتها على تنفيذ خطوات عملية سريعة.

البرلمان سيكون شريكا في هذه المحاسبة، والمجتمع المدني والصحافة الحرة سيلعبان أيضا دور رقابيا مهم . الحكومة التي تتبنى الشفافية وتتقبل النقد ستكون أقدر على بناء جسور الثقة مع الشباب.

الخاتمة
بين التحديات والفرص

حكومة علي الزيدي ولدت في ظروف استثنائية فهي حكومة غير مكتملة، في بلد يعاني من أزمات متراكمة، وسط ضغوط إقليمية ودولية متزايدة. الشباب العراقي، الذي خاض احتجاجات تشرين وما زالت ذكراها حاضرة، يراقب عن كثب خطوات هذه الحكومة. إنها لحظة فارقة فإما أن تنجح الحكومة في استعادة جزء من الثقة من خلال خطوات عملية سريعة، أو أن تتسع الفجوة بين الدولة والشارع.

الفرصة لا تزال قائمة. شخصية الزيدي غير التقليدية، وكونه أصغر رئيس وزراء في تاريخ العراق الحديث، يعطي أملًا بتجديد النخبة الحاكمة. برنامجه الحكومي الطموح، ووعوده بمكافحة الفساد وحصر السلاح وتحسين الخدمات، توفر خريطة طريق واضحة. لكن الطريق وعِر، والتحديات جمة، والنافذة الزمنية تضيق. الشهور القليلة القادمة ستكون حاسمة. الشباب ليسوا في عجلة من أمرهم، لكن صبرهم ليس بلا حدود. حكومة الزيدي أمامها اختبار حقيقي وهو أن تثبت أن الأقوال يمكن أن تصبح أفعالاً.

الخائفون لايصنعون الحرية

العراق واستعادة الدولة

معركة السلاح أم معركة السيادة المؤجلة؟

خليل القاضي
دبلوم الصحافة الإستقصائية
مؤسسة تومسون البريطانية

يمثل حصر السلاح في العراق اختبار حاسما لقدرة الدولة على استعادة سيادتها وتوحيد قرارها الأمني. وبين نفوذ الفصائل، وتشابك المصالح، وضغوط الإقليم، تواجه حكومة علي الزيدي تحدي بناء سلطة مركزية قادرة على تحقيق الاستقرار وجذب الاستثمار ومنع انزلاق البلاد إلى صراعات الآخرين.

ليست مشكلة العراق اليوم في وجود السلاح خارج الدولة فقط، بل في أن هذا السلاح تحوّل، خلال أكثر من عقدين، إلى جزء من البنية التي أُعيد تشكيل النظام العراقي على أساسها. ولهذا يبدو النقاش حول "حصر السلاح بيد الدولة" أعمق بكثير من كونه ملفا أمنيا أو برنامجا حكوميا عابر؛ إنه يرتبط مباشرة بالسؤال الذي لم يُحسم منذ ٢٠٠٣: هل أُعيد بناء الدولة العراقية فعلاً، أم أُعيد فقط إنتاج توازن هش بين الدولة ومراكز القوة التي نشأت خارجها؟

هذا السؤال يطارد كل حكومة عراقية جديدة، لكنه يظهر اليوم بصورة أكثر حدة مع حكومة علي الزيدي. فالرجل وصل إلى السلطة في لحظة إقليمية شديدة السيولة، حيث يعاد رسم خرائط النفوذ والأمن والطاقة في الشرق الأوسط بوتيرة متسارعة، بينما يحاول العراق، في الوقت نفسه، حلّ أزمة تأسيسية تتعلق بمن يملك القرار النهائي في مسائل الحرب والسلم.

المفارقة أن مفهوم "حصر السلاح" يبدو، نظريا، بديهيا داخل أي دولة حديثة. غير أن العراق لم يعد يتعامل مع المسألة ضمن سياق نظري طبيعي. فبعد سنوات الاحتلال الأميركي، ثم الحرب الأهلية الطائفية، ثم معركة تنظيم داعش، ثم تصاعد النفوذ الإيراني، تشكلت داخل البلاد بنية أمنية وسياسية موازية لم تعد منفصلة عن النظام نفسه، بل أصبحت جزء من آلية توازنه.

وهنا تحديد تكمن العقدة.

فالسلاح في العراق لم يعد مجرد أدوات قتالية موزعة خارج المؤسسات الرسمية، بل أصبح مع الوقت "نظام مصالح" كاملاً. هناك نفوذ سياسي، وشبكات اقتصادية، وموارد مالية، وحدود، ومعابر، وسلطة اجتماعية، وحتى شرعية رمزية داخل بعض البيئات. ولهذا فإن أي محاولة لتفكيك هذا الواقع لن تكون عملية أمنية بحتة، بل إعادة هندسة لعلاقات القوة التي تشكلت منذ سقوط بغداد.

وربما لهذا السبب تحديد ، فشلت الحكومات السابقة في الذهاب بعيد داخل هذا الملف. لم يكن ينقصها إدراك خطورة السلاح المنفلت، بل كانت تصطدم دائم بحقيقة أكثر تعقيد ؛ الدولة نفسها أصبحت، تدريجيا، جزء من معادلة التوازن مع هذا السلاح، لا سلطة فوقه بالكامل.

لكن البيئة الإقليمية الحالية تغيّر الكثير من الحسابات.

فما بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ ليس كما قبله، وما بعد المواجهة الكبرى عام ٢٠٢٦ بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، ليس كما قبله أيضا. المنطقة كلها دخلت مرحلة إعادة تعريف لمفاهيم الردع، والسيادة، والنفوذ العابر للحدود. وفي قلب هذه التحولات، وجد العراق نفسه أمام معادلة شديدة الحساسية: إما أن يتحول إلى دولة قادرة على ضبط الجغرافيا التي تقع تحت سيادتها، أو يبقى مساحة مفتوحة لتقاطعات القوى الإقليمية.

ومن هنا يمكن فهم اللغة الجديدة التي بدأت بغداد تستخدمها منذ تشكيل الحكومة الجديدة. الحديث عن منع استخدام الأراضي العراقية "ممر أو منطلق" للاعتداء على دول الجوار ليس مجرد خطاب دبلوماسي للاستهلاك الخارجي، بل إقرار ضمني بأن صورة العراق الإقليمية أصبحت مرتبطة مباشرة بمدى قدرته على السيطرة على الفاعلين المسلحين داخل حدوده.

في مكان ما، تدرك الدولة العراقية أن المشكلة لم تعد داخلية فقط.

دول الخليج تنظر إلى العراق اليوم باعتباره فرصة جيوسياسية واقتصادية مهمة، لكن هذه الفرصة مشروطة بالاستقرار. الشركات الأجنبية، ومشاريع الطاقة، والممرات التجارية، وخطط الربط الإقليمي، كلها تحتاج إلى بيئة يكون القرار الأمني فيها واضح ومركزي . فلا أحد يستثمر استراتيجيا في دولة يمكن أن تنجر، في أي لحظة، إلى مواجهة إقليمية بسبب قرار لا يمر عبر مؤسساتها الرسمية.

وهذا ما يجعل ملف السلاح مرتبط ، بصورة مباشرة، بمستقبل العراق الاقتصادي أيضا.

لأن الدول لا تتحول إلى عقد اقتصادية إقليمية فقط عبر الجغرافيا أو الموارد، بل عبر القدرة على إنتاج الثقة. والثقة هنا لا تعني غياب التوترات بالكامل، فهذا أمر شبه مستحيل في الشرق الأوسط، بل تعني وجود مركز قرار معروف يمكن التنبؤ بسلوكه.

العراق لم يصل إلى هذه المرحلة بعد.

لا تزال البلاد تعيش داخل نموذج يمكن وصفه بـ"السيادة المتعددة". دولة تمتلك جيش ومؤسسات وأجهزة رسمية، لكن إلى جانبها أيضا قوى تمتلك جزء من قرار القوة، وأحياناً جزء من قرار السياسة الخارجية الضمني. وهذا النموذج قد ينجح مؤقتاً في منع الانهيار الكامل، لكنه يبقي الدولة في حالة هشاشة مستمرة، لأن احتكار القوة لا يحتمل، بطبيعته، الشراكة طويلة الأمد.

بكلام أبسط، لا توجد دولة قوية بنصف سيادة.

لكن المشكلة أن تفكيك هذا الواقع ليس قرار إداريا يمكن تمريره داخل مجلس الوزراء، ولا حتى حملة أمنية واسعة. المسألة تتعلق بتغيير فلسفة كاملة حكمت العراق منذ ٢٠٠٣؛ فلسفة قامت على إدارة التوازنات لا حسمها، وعلى استيعاب القوى الموازية أكثر من إعادة احتكار المجال الأمني.

ولهذا تبدو خيارات علي الزيدي شديدة الحساسية.

المواجهة المباشرة مع الفصائل المسلحة قد تدفع البلاد نحو صدام داخلي واسع، خصوصاً أن بعض هذه الفصائل لا يرى نفسه تنظيما عراقيا محليا فقط، بل جزء من شبكة ردع إقليمية مرتبطة بإيران وبمفهوم "المقاومة". وفي المقابل، فإن الإبقاء على الوضع الحالي يعني استمرار استنزاف الدولة تدريجيا، وإبقاء العراق داخل دائرة السيادة الناقصة.

لهذا يبدو أن الحكومة تحاول البحث عن مسار ثالث: احتواء تدريجي طويل النفس، يقوم على إعادة بناء مركزية الدولة خطوة خطوة، عبر توحيد القرار الأمني، وتعزيز القدرات الاستخبارية، وضبط الحدود، وربط الاستقرار الداخلي بمصالح اقتصادية وإقليمية أوسع.

هذه المقاربة قد تبدو بطيئة، لكنها ربما الأكثر واقعية.

فالتجارب التاريخية تشير إلى أن الدول الخارجة من الحروب الطويلة لا تستعيد احتكار القوة دفعة واحدة، بل عبر مسار تراكمي تصبح فيه كلفة بقاء السلاح خارج الدولة أعلى من كلفة الاندماج داخلها.

وأحياناً ... لا تنهار الدول بسبب ضعف جيوشها فقط، بل بسبب اعتيادها التدريجي على وجود قوى تشاركها حق استخدام القوة.

العراق يقترب اليوم من هذه النقطة الحساسة.

فالمنطقة تتحرك بسرعة نحو خرائط جديدة: تحالفات اقتصادية، ممرات طاقة، أنظمة ردع مختلفة، وتوازنات إقليمية أقل تسامحا مع الفوضى الممتدة. وفي خضم هذا التحول، لم يعد بإمكان بغداد تأجيل سؤال السيادة إلى ما لا نهاية.

لهذا فإن معركة "حصر السلاح" ليست، في جوهرها، معركة على البنادق والصواريخ فقط، بل معركة على تعريف الدولة العراقية المقبلة.

هل ستكون بغداد عاصمة لدولة مركزية تمتلك وحدها حق القوة وقرارها؟ أم ستبقى مركز لنظام هجين، تتجاور داخله الدولة واللا دولة ضمن توازن قابل للاهتزاز عند كل أزمة إقليمية؟

هذا هو السؤال الحقيقي الذي يواجه علي الزيدي.

وربما للمرة الأولى منذ سنوات، لم يعد الجواب عنه شأن عراقيا داخليا فقط، بل جزء من شكل الشرق الأوسط الذي يتكوّن الآن، بهدوء... ولكن بعنف استراتيجي هائل.

في لقاء واشنطن

ترامب يفرض الإيقاع والزيدي يدفع الثمن

رسول حسين أبو السبح

كاتب وصحفي من العراق- النجف الأشرف. كاتب المقالات والتقارير في العديد من المواقع الإعلامية والثقافية

أثارت زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى واشنطن جدلاً واسعا بسبب ضعف إدارة الصورة والخطاب أمام ترامب، ما عمّق أزمة الثقة بين الشارع والسلطة، وأعاد طرح التوازن بين ضرورات الشراكة الدولية وحماية السيادة والكرامة الوطنية.

في السياسة، لا تُقاس الزيارات الرسمية بعدد المصافحات ولا بطول البيانات المشتركة، بل بالرسائل التي تحملها، والصورة التي تتركها، والانطباعات التي ترسخها في وعي الشعوب، وقد يحدث أحيانا أن تعود وفود كاملة محمّلة بالاتفاقيات والمذكرات، لكنها تخسر معركة الرأي العام، لأن صورة واحدة أو موقفا واحد أو لحظة صمت واحدة تكون كافية لتغيير المزاج الشعبي بأكمله.

هذا ما حدث تقريبا في الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى الولايات المتحدة ولقائه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فبدلاً من أن تتحول الزيارة إلى مناسبة للحديث عن المكاسب الاقتصادية أو فرص الاستثمار أو ملفات التعاون الثنائي، تحولت إلى محور جدل سياسي وشعبي واسع داخل العراق، بعدما وجد كثير من العراقيين أن ممثل دولتهم ظهر في موقف دفاعي مرتبك، عاجز عن إدارة بعض اللحظات الحساسة التي استغلها ترامب ببراعة السياسي المخضرم ورجل الأعمال المعتاد على فرض إيقاعه على من يجلس أمامه.

منذ اللحظات الأولى للقاء، بدا واضحا أن الرئيس الأمريكي يدير المشهد وفق قواعده الخاصة، ترامب لا يتعامل مع المؤتمرات الصحفية بوصفها مناسبات بروتوكولية جامدة، بل بوصفها منصات استعراض سياسي وإعلامي، وهو يدرك أن الكاميرات لا تنقل الكلمات فقط، بل تنقل لغة الجسد والانفعالات وردود الأفعال والرسائل غير المعلنة، لذلك كان حريصا على أن يحتكر المشهد وأن يفرض حضوره على تفاصيله كافة.

في المقابل، ظهر الزيدي في موقف شديد الحساسية، فهو لا يمثل حكومة فقط، بل يمثل دولة خرجت من عقود من الحروب والأزمات والاحتلال والصراعات الداخلية، وما زال شعبها شديد الحساسية تجاه كل ما يتعلق بمفهوم السيادة والاستقلال الوطني، ولهذا كان مطلوبا منه أن يوازن بين ضرورات الدبلوماسية ومتطلبات الكرامة الوطنية، بين الحاجة إلى الشراكة الدولية وضرورة الحفاظ على صورة الدولة أمام مواطنيها.

غير أن ما حدث خلال اللقاء أثار انطباعا معاكسا لدى شريحة واسعة من العراقيين، ففي الوقت الذي تحدث فيه ترامب بلغة المنتصر الواثق، كان كثيرون ينتظرون من رئيس الوزراء العراقي لغة أكثر وضوحا وثباتا في الدفاع عن المصالح الوطنية، والدماء الزكية، وعندما غابت تلك اللغة، أو بدت خافتة مقارنة بحضور الرئيس الأمريكي، بدأت موجة الانتقادات تتسع تدريجيا، لتتحول خلال ساعات إلى نقاش وطني واسع حول طبيعة الأداء السياسي للحكومة العراقية.

المشكلة الأساسية لم تكن في اللقاء ذاته،

فالعراق بحكم موقعه الجيوسياسي لا يستطيع إدارة ظهره للولايات المتحدة، كما لا تستطيع أي حكومة عراقية تجاهل التأثير الأمريكي في ملفات الاقتصاد والطاقة والأمن والعلاقات الدولية، لكن الاعتراض الشعبي انصب على طبيعة الخطاب الذي رافق الزيارة، وعلى ما اعتبره منتقدون غياب للموقف الواضح في اللحظات التي كان يفترض فيها أن يُسمع الصوت العراقي بصورة أكثر قوة.

ولعل أكثر ما أثار الاستياء هو الشعور بأن بعض القضايا التي تمثل حساسية خاصة لدى قطاع واسع من العراقيين لم تحظَ بالاهتمام الذي يستحقه حجمها الرمزي والمعنوي، ففي بلد ما زالت ذاكرته السياسية مثقلة بالأحداث والصراعات والتضحيات، لا ينظر الناس إلى هذه الملفات باعتبارها مجرد تفاصيل تاريخية، بل باعتبارها جزء من الهوية السياسية والاجتماعية لجمهور واسع.

ولهذا السبب، لم يكن الجدل محصور في الأوساط السياسية أو الإعلامية، بل امتد إلى الشارع ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث ظهرت موجة واضحة من الانتقادات التي ركزت على ما وصفته بالعجز عن تمثيل المزاج الشعبي العراقي في لحظة كان ينتظر فيها المواطنون موقف أكثر وضوحا.

إن أخطر ما يمكن أن يواجهه أي مسؤول ليس الانتقاد بحد ذاته، وإنما فقدان القدرة على إقناع جمهوره، فالجمهور قد يتفهم التنازلات التكتيكية، وقد يدرك تعقيدات السياسة الدولية، وقد يقبل أحيانا بخيارات لا يحبها إذا اقتنع بأنها ضرورية لمصلحة البلاد، لكنه يصعب أن يتقبل الغموض أو الصمت عندما يتعلق الأمر بقضايا يعتبرها جزء من ثوابته المعنوية والوطنية والمذهبية.

ومن هنا تحديد يمكن فهم حجم الغضب الذي أعقب الزيارة، فالعراقيون لم يكونوا ينتظرون من رئيس وزرائهم الدخول في مواجهة كلامية مع الرئيس الأمريكي، ولم يكن أحد يتوقع منه أن يحول اللقاء إلى ساحة صراع سياسي، لكن كثيرين كانوا ينتظرون منه أن يقدم صورة مختلفة، صورة المسؤول الواثق الذي يعرف كيف يحافظ على توازن دقيق بين الاحترام الدبلوماسي والحفاظ على هيبة الدولة.

ولأن السياسة الحديثة أصبحت تُدار بالصورة بقدر ما تُدار بالكلمات، فإن المشكلة تضاعفت بسرعة، فالمواطن العادي لا يقرأ محاضر الاجتماعات المغلقة، ولا يطّلع على تفاصيل التفاهمات الدبلوماسية، بل يحكم على المسؤول من خلال ما يراه أمامه مباشرة، ولذلك أصبحت كل لقطة وكل ابتسامة وكل رد فعل جزء من النقاش العام حول نجاح الزيارة أو فشلها.

لقد كشفت هذه الحادثة عن حقيقة أعمق تتجاوز شخص رئيس الوزراء نفسه، وهي وجود فجوة متنامية بين الشارع العراقي والطبقة السياسية، فبعد أكثر من عقدين من التحولات الكبرى، أصبح المواطن العراقي أكثر تشككا في الخطاب الرسمي وأكثر حساسية تجاه التناقضات بين الشعارات والممارسات.

فالقوى السياسية التي وصلت إلى السلطة تحت عناوين السيادة والاستقلال ورفض التدخلات الخارجية تجد نفسها اليوم أمام اختبار صعب، ذلك أن الجمهور لا يقيس صدقية هذه الشعارات بما يُقال في الخطب أو البيانات، بل بما يظهر في اللحظات المفصلية عندما تكون الأنظار كلها متجهة نحو ممثلي الدولة.

وهنا يبرز سؤال محوري، هل كانت المشكلة في مضمون الزيارة أم في إدارتها الإعلامية والسياسية؟

كثير من المراقبين يميلون إلى الاعتقاد بأن الأزمة كانت أزمة إدارة صورة أكثر من كونها أزمة سياسة، فحتى لو افترضنا أن الحكومة حققت مكاسب معينة من الزيارة، فإنها فشلت في تسويق هذه المكاسب للرأي العام، وتركت مساحة واسعة للتأويلات والانتقادات والانطباعات السلبية.

والسياسة بطبيعتها لا تحتمل الفراغ، فعندما لا تقدم السلطة روايتها، تتكفل الجماهير بصناعة رواياتها الخاصة، وعندما لا يشرح المسؤول موقفه بوضوح، يتولى خصومه تفسيره نيابة عنه، وهذه قاعدة قديمة في عالم الاتصال السياسي أثبتت الأحداث العراقية المتعاقبة صحتها مرار .

كما أن الزيارة أعادت إلى الواجهة سؤالاً آخر يتعلق بطبيعة العلاقة بين السلطة والهوية السياسية للقوى التي جاءت بها إلى الحكم، فهناك جمهور واسع دعم هذه القوى لسنوات طويلة انطلاقا من قناعات فكرية وسياسية محددة، وهو يرى نفسه اليوم معنيا بمعرفة ما إذا كانت المواقف التي يسمعها من المسؤولين ما تزال تعكس تلك القناعات أم أنها تغيرت تحت ضغط السلطة ومتطلباتها.

وفي هذا السياق، لا تبدو الأزمة مرتبطة بشخص الزيدي وحده، بل تمتد إلى البيئة السياسية التي يمثلها، فكل صمت يُحسب على الحكومة يُحسب أيضا على القوى الداعمة لها، وكل موقف يثير

الجدل يتحول تلقائيا إلى اختبار لصدقية الخطاب السياسي الذي أوصلها إلى السلطة.

لقد أثبتت التجربة العراقية مرار أن الشعوب قد تغفر الفشل في بعض الملفات الخدمية أو الاقتصادية إذا شعرت بوجود صدق ووضوح في التعامل معها، لكنها تصبح أكثر قسوة عندما تشعر بوجود تناقض بين الخطاب والممارسة، ولهذا فإن ردود الفعل التي أعقبت زيارة واشنطن لا يمكن اختزالها في خلاف حول تصريح أو موقف عابر، بل ينبغي قراءتها بوصفها مؤشر على أزمة ثقة آخذة في الاتساع.

وإذا كان ترامب قد خرج من اللقاء كما أراد، مسيطر على المشهد الإعلامي وموجها للرسائل التي يرغب بإيصالها، فإن الزيدي خرج من اللقاء محملاً بأسئلة أكثر من الأجوبة، أسئلة تتعلق بطبيعة رؤيته للعلاقة مع الولايات المتحدة، وبحدود التوازن بين البراغماتية السياسية والثوابت الوطنية، وبقدرته على تمثيل المزاج الشعبي العراقي في المحافل الدولية.

واليوم، وبعد أن هدأت ضوضاء الكاميرات وانتهت مراسم الاستقبال الرسمية، بقي السؤال الحقيقي مطروحا داخل العراق، ماذا حققت الزيارة فعلاً؟ وهل كانت المكاسب المحتملة كافية لتبرير الكلفة السياسية التي دفعتها الحكومة على مستوى الرأي العام؟ قد تختلف الإجابات بحسب الانتماءات والمواقف السياسية، لكن ما يبدو مؤكد أن هذه الزيارة لم تكن مجرد محطة دبلوماسية عابرة، لقد تحولت إلى لحظة كاشفة، أظهرت حجم التعقيد الذي يواجهه أي مسؤول عراقي يحاول السير بين ضرورات الدولة ومتطلبات الشارع، وبين حسابات السياسة الدولية وضغوط الهوية الوطنية.

وفي النهاية، تبقى الحقيقة الأكثر وضوحا أن الشعوب لا تتذكر تفاصيل البروتوكولات الرسمية بقدر ما تتذكر اللحظات التي شعرت فيها بأن ممثليها عبّروا عنها بصدق، فالقوة السياسية لا تُقاس بعدد الاجتماعات التي يعقدها المسؤولون مع زعماء العالم، بل بقدرتهم على العودة من تلك الاجتماعات وهم يحملون احترام الخارج وثقة الداخل في آنٍ واحد.

وهذا بالتحديد هو الامتحان الذي يرى كثير من العراقيين أن الزيدي لم ينجح في اجتيازه كما كان مأمولاً.

دور العراق التوازني الدقيق

زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي إلى طهران كوساطة استراتيجية

ترجمة: سحر العكيلي

محمد حسين جوكار

باحث ومحلل في الشأن الاقليمي السياسي: طالب دكتوراه علاقات دولية في جامعة طهران

تعكس زيارة الزيدي إلى طهران بعد واشنطن مسعى عراقيا للتحول من ساحة تنافس إلى وسيط إقليمي، عبر موازنة الشراكة الأمريكية والعلاقة مع إيران، وتعزيز السيادة وحصر السلاح وتنويع الاقتصاد، رغم الضغوط الداخلية ومخاطر التوتر الإقليمي.

الملخص

في يوليو/تموز ٢٠٢٦، توجه رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى طهران مباشرة بعد زيارته البارزة إلى واشنطن ولقائه الرئيس دونالد ترامب. يمثل هذا التحول السريع شرقا، الذي وصفته أوساط بغداد بأنه يحمل رسائل أمريكية للتهدئة، طموح العراق في أن يصبح وسيط موثوقا بين واشنطن وطهران وسط التوترات المتبقية حول مضيق هرمز والأمن الإقليمي. ليست هذه الدبلوماسية روتينية، بل تعكس استراتيجية تحوط متطورة: تعميق الروابط الاقتصادية مع الولايات المتحدة مع الحفاظ على العلاقات الوجودية مع إيران، مع تعزيز سيادة العراق عبر حصر السلاح بيد الدولة وتنويع الاقتصاد. يحلل هذا المقال العوامل الهيكلية والمخاطر والإمكانيات الابتكارية لدور الوساطة العراقي في شرق أوسط متغير.

المقدمة: التوقيت الاستراتيجي والرمزية السياسية لدبلوماسية الكحول

يأتي التسلسل الزمني السريع — واشنطن ثم طهران — في سياق إقليمي شديد التوتر. كان الزيدي قد أنهى زيارة إلى العاصمة الأمريكية ناقش خلالها تحويل العلاقات الأمريكية-العراقية نحو شراكة اقتصادية وأمنية مستدامة، مع التأكيد على انسحاب قوات التحالف الدولي بحلول نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، والبدء في مرحلة تعاون اقتصادي جديدة تشمل مشاريع طاقة كبرى.

فور عودته، توجه إلى طهران حاملاً رسائل تهدئة، كما أفاد بها عقيل الردايني، الناطق باسم ائتلاف النصر، الذي كشف عن نقل الزيدي اقتراحات أمريكية لإعادة تفعيل مذكرات تفاهم سابقة، وضمان أمن الملاحة في مضيق هرمز الذي يشكل شريان الحياة الاقتصادي للمنطقة. يؤكد هذا التوقيت أن ليست الزيارة شكلية بل محاولة دبلوماسية لاحتواء غضب إيراني محتمل من التصريحات والتفاهمات الأمريكية-العراقية، خاصة في ملف التسلح والفصائل.

يبلغ علي الزيدي (مواليد ١٩٨٥) من العمر ٤١ عام ، وهو أصغر رئيس وزراء في تاريخ العراق الحديث. خلفيته كمصرفي ورجل أعمال ناجح (رئيس مجلس إدارة مجموعة الوطنية القابضة، ومصرف الجنوب الإسلامي سابقا، ومالك شركات في

قطاعات الطاقة والتجارة والإعلام) تمنحه منظور عملي يركز على المصالح الاقتصادية أكثر من الاصطفافات الأيديولوجية. جاءت حكومته كتسوية بين الإطار التنسيق الشيعي والضغوط الأمريكية، مما يجعله شخصية توازنية بطبيعتها.

السياق التاريخي والإقليمي: من أزمة هرمز إلى فرص الوساطة

شهدت المنطقة في الأشهر السابقة تصعيد عسكري بين الولايات المتحدة وإيران، أدى إلى تعطيل الملاحة في مضيق هرمز، وهو ممر يمر عبره نحو ٢٠٪ من تجارة النفط العالمية. أسفر ذلك عن خسائر اقتصادية فادحة للعراق، حيث انخفضت صادراته النفطية بشكل حاد، مما أدى إلى أزمة مالية حادة قدرت خسائرها بعشرات المليارات من الدولارات. كان العراق أحد أكثر الدول تضرر رغم عدم مشاركته المباشرة في القتال.

في هذا السياق، برزت جهود وساطة متعددة (قطر، باكستان، عمان)، لكن موقع العراق الجغرافي والعلاقات الفريدة يمنحه ميزة تنافسية. يرتبط العراق بإيران بعلاقات دينية (المراقد المقدسة)، اقتصادية (استيراد غاز وكهرباء)، وأمنية (تنسيق ضد الإرهاب). في الوقت نفسه، يسعى لشراكة أمريكية تركز على الاستثمار والتكنولوجيا بعد انسحاب القوات.

أعلن الزيدي في مقابلاته أن العراق يرفض الديكتاتورية من أي طرف، ويتبع سياسة «العراق أولاً»، ويرحب بأي حوار يساهم في الاستقرار الإقليمي. كما أكدت مصادر إيرانية ترحيب طهران بالزيارة كفرصة لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات الطاقة والأمن.

أبعاد استراتيجية التحوط العراقية

يمثل نهج الزيدي ابتكار في الدبلوماسية العراقية ما بعد ٢٠٠٣. يمكن تلخيصه في ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: التوازن الاقتصادي يسعى الزيدي لإطلاق أصول عراقية مجمدة (تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار في بعض التقارير)، وجذب استثمارات أمريكية في قطاع النفط (شيفرون، هاليبرتون) والاتصالات (ستارلينك)، مع الحفاظ على التجارة مع إيران. يهدف مشروع صندوق الطاقة والتنمية إلى رفع الإنتاج إلى مليوني برميل يومي، مما يعزز الاستقلال المالي ويقلل الاعتماد على أي طرف واحد. هذا النموذج يتجاوز الثنائيات التقليدية ويبني «اعتماد مترابط» يخدم المصالح العراقية.

ثانيا: الوساطة كأداة سيادية اقترح الزيدي استضافة بغداد لاجتماعات أمريكية-إيرانية مباشرة أو غير مباشرة لتضييق الخلافات حول هرمز والنووي. هذا العرض، الذي رُحب به أمريكيا، يعكس تحولاً: من كون العراق ساحة للتنافس إلى لاعب نشط. نجاحه يعتمد على بناء ثقة متبادلة، لكنه يحمل مخاطر إذا اعتبرته أطراف داخلية (فصائل) تنازلاً.

ثالثا: تعزيز السيادة الداخلية يُعد قرار حصر السلاح بيد الدولة بحلول سبتمبر/أيلول خطوة جريئة. يهدف إلى حل الفصائل المسلحة خارج الإطار الرسمي، مما يعزز احتكار الدولة للعنف ويفتح الباب أمام شراكات دولية. هذا الإصلاح يواجه مقاومة، لكنه ضروري لاستقرار طويل الأمد وجذب الاستثمار.

من الناحية التحليلية، يمثل «تحوط بغداد» نموذج جديد في السياسة الإقليمية: دولة متوسطة القوة تستغل موقعها الجغرافي والروابط المتعددة لتحقيق استقلالية نسبية. بخلاف نماذج الوساطة الخليجية، يجمع العراق بين الشرعية الدينية الشيعية والإمكانيات الاقتصادية والأمنية. ومع ذلك، يظل محدود بتوازنات داخلية معقدة داخل إطار التنسيق والفصائل.

التحديات والمخاطر

تواجه هذه الاستراتيجية عقبات عدة:
الضغوط الداخلية: مقاومة بعض الفصائل (مثل حزب الله العراقي أو النجباء) لسياسات نزع السلاح.
التوترات الإقليمية: استمرار الخلافات حول هرمز، حيث تؤكد إيران إدارتها الكاملة لفترات معينة، بينما تطالب واشنطن بمرور حر.
الاعتمادات الخارجية: الحاجة إلى دعم أمريكي اقتصادي سريع مقابل تنازلات سيادية، مع الحفاظ على علاقات طهران.
السياق الأوسع: تداعيات الحرب الأمريكية-الإيرانية على الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك تأثيرها على لبنان وسوريا.

الآثار والتوصيات السياسية

للولايات المتحدة: ينبغي دعم الجهود العراقية دون فرض جداول زمنية صارمة، مع ربط الإفراج عن الأصول والاستثمارات بخطوات ملموسة في ملف السيادة. الاعتراف بالروابط العراقية-الإيرانية كحقيقة جغرافية يعزز الثقة.
لإيران: استغلال الزيارة لتعميق التعاون في مجالات الغاز والأمن والحدود، مع تقديم ضمانات لاستقرار العراق كجار حيوي.
للدول العربية والخليجية: المشاركة في منتديات اقتصادية إقليمية تشمل العراق، لتعزيز الاندماج وتقليل النفوذ الإيراني غير المباشر.
للعراق: بناء مؤسسات دبلوماسية متخصصة في الوساطة، وتسريع الإصلاحات الداخلية (مكافحة الفساد، تنويع الاقتصاد)، واستغلال أي نجاح في الوساطة لتعزيز المكانة الدولية.
في الختام، تمثل زيارة الزيدي إلى طهران لحظة فارقة في تاريخ الدبلوماسية العراقية. إنها تعكس انتقالاً من رد الفعل إلى المبادرة، ومن الاعتماد إلى التوازن. في منطقة تشهد تحولاً نحو صفقات معاملية طاقوية وأمنية، يمكن لـ«تحوط بغداد» أن يصبح نموذج لدول متوسطة تسعى للاستقلالية في بيئة متعددة الأقطاب.
نجاح هذا المسار يعتمد على قدرة الزيدي على التوفيق بين الضغوط الخارجية والتوازنات الداخلية، وتحويل الجغرافيا إلى نفوذ استراتيجي دائم. الأشهر المقبلة — خاصة أي اجتماعات مستضافة في بغداد، وتنفيذ جدول سبتمبر للسلاح، وتطورات ملف هرمز — ستكون حاسمة في تحديد ما إذا كان العراق قادر على رسم مستقبله بنفسه أم سيبقى رهينة التنافسات الخارجية.

قراءة إستراتيجية في كود تفكيك سلاح المقاومة..!!

اللحظة التي يصبح فيها السلاح جريمة

تستعرض المحطات التاريخية مخاطر نزع السلاح قبل اكتمال البديل السيادي، وتؤكد أن الضمانات الدولية لا تكفي دون جيش قوي واستخبارات مستقلة واقتصاد متماسك وخروج فعلي للقوات الأجنبية، وإلا تحوّل التجريد الأحادي إلى فراغ أمني كارثي.

غيث العبيدي

كاتب، محلل وممثل مركز تبيين للتخطيط والدراسات الإستراتيجية في البصرة

المقدمة

في كل صراع طويل هناك لحظة واحدة لا تقاس بالمعارك، بل هي تلك اللحظة التي يطلب فيها منك أن تصبح أعزل بإرادتك، وأن تسلم أداة بقائك مقابل وعد مكتوب على الورق، وتجبر على أن تقنع نفسك بأن الضمانة الدولية أقوى من الرصاصة.

وفي الوقت الذي تغيّرت فيه عناوين الضامنين عبر التاريخ، من بيعة وأمان في عهد الخلفاء، إلى منطقة آمنة في عهد الأمم المتحدة، إلى بناء الدولة في عهد الأحتلال والهيمنة، كانت هناك دائما النتائج ثابتة "دماء تهدر وفراغ تملؤه الفوضى وندم مؤجل"

هذا المقال ليس دفاعا عن السلاح. هو قراءة في كود تشغيلي تكرر سبع مرات عبر التاريخ، ويسمى اليوم "بالتجريد"

الكوفة ٦٧ هـ: تأسيس مذبحة الثقة.

بعد إستشهاد الإمام الحسين (ع)، خرج المختار الثقفي ليقتص من قتلة عائلة النبي (ص) وهزمهم واحد تلو الآخر، لكن الصراع أنتقل من الأمويين إلى الزبيريين الباحثين عن أحتكار الخلافة.

وبعد معارك عديدة عرضوا البيعة والأمان على جيش المختار، مقابل "نزع سلاحهم" وتم للزبيريين هذا الأمر، وبعدها مباشرة قطعوا رقابهم واحد بعد الأخر وبدأت حملة لتصفية أنصار المختار في الأزقة.

من هنا تأسست القاعدة التاريخية، من يُسلم سلاحه في خضم الصراع وذروة المواجهة، إنما يوقع على شهادة إعدامه، فالثقة هنا وحدها لا تكفي ولا تحمي.

بيروت ١٩٨٢: وهم الضمانات الدولية.

بعد حصار بيروت عام ١٩٨٢، خرجت منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وسلمت كل أسلحتها الثقيلة، وكان المقابل تعهد أمريكيا و فرنسيا بحماية المدنيين في المخيمات.

وبعد أسابيع قليلة كانت مجزرة صبرا وشاتيلا راح ضحيتها أكثر من "٣٠٠٠ ضحية" من اللاجئين الفلسطينين.

بيروت هنا أعطتنا الدرس العملي الأول: الضمانة التي لا تحرسها قوة على الأرض هي عبارة عن سلاح الضعيف الذي لا يملك غيره.

ونزع سلاح المقاومة قبل قيام الكيان السياسي الحامي لها هو تفكيك للمشروع من الداخل.

الطائف ١٩٨٩: تجربة التفكيك الشاملة.

أنتهت الحرب الأهلية اللبنانية وفق ميثاق الطائف ببند مركزي ينص على حل كل الجماعات المسلحة في البلاد، وأن تسلم سلاحها فور للدولة. نفذ البند مع الجميع، وبقي إستثناءٌ واحد وهو سلاح حزب الله اللبناني.

بعد ٣٥ عاما، هذا الأستثناء هو وحده الذي حفظ البلاد من الإحتلال الإسرائيلي وبقي كورقة توازن إقليمي ذو قيمة كبيرة.

الطائف لم يبنِ دولة قوية ولم يثبت قاعدة إستراتيجية معينة، فقط من أحتفظ بورقة القوة أحتفظ بورقة الحماية، ومن سلّمها أصبح قطعة أثرية في متحف مقبرة المشاريع.

سربرنيتسا ١٩٩٥: جغرافية الخديعة.

في تموز ١٩٩٥ أعلنت الأمم المتحدة مدينة سبرنيتسا منطقة آمنة، بشرط

نزع السلاح لمسلمي البوسنة، وبالمقابل هناك ٤٠٠ جندي هولندي وغطاء جوي قادمين لحفظ الأمن فيها، وجاء الصرب، وخلال عشرة أيام فقط سقط "٨٠٠٠ قتيل" من المسلمين أمام أعين قوات حفظ السلام الأممية.

من يومها أصبحت المدينة مصطلحا أستخباريا لوصف عمليات الفراغ الأمني والأبادة الجماعية.

بغداد ٢٠٠٣ : الأنهيار المنظم.

بقرارٍ إداري واحد من بول بريمر الحاكم المدنيٍ في العراق تم حل الجيش العراقي وتسريح أربعمئة ألف مقاتل بمبررات بناء جيشٍ وطني جديد.

النتيجة كان هذا الأجراء هو تفكيك للدولة العراقية، وفراغ أمني هائل ملأته القاعدة ثم داعش، وتحول الضباط المسرحون إلى نواة للتمرد.

بغداد هنا علمتنا أن تفكيك المؤسسة العسكرية قبل بناء البديل المكافئ لها هو تفكيكٌ للسيادة ذاتها، وهو أخطر من الاحتلال بكثير.

طرابلس ٢٠٠٣: متلازمة التنازل الإستراتيجي

سلمت ليبيا برنامجها النووي والصاروخي بالكامل لأعدائها، مقابل رفع العقوبات عنها والعودة إلى المجتمع الدولي.

ثماني سنوات فقط وتحولت الضمانات الدولية نفسها إلى أدوات للقصفٍ جوي والغزو واغتيال.

ليبيا هنا أصبحت النموذج الكلاسيكي لمتلازمة التنازل الإستراتيجي، فتوهمت بأنها أشترت بسلاحها الأمان، لكن مثلما نعرف جميع بأنها أبتاعت لحظة الضعف التي ينتظرها الخصوم، حتى صارت طرابلس مثلما نراها اليوم.

معضلة التفكيك الأحادي : الفراغ ثلاثي الأبعاد.

منذ ٢٠٠٣ لم يكن العراق دولة تبحث عن أحتكار السلاح، لكن كان هناك فراغا

ثلاثي الأبعاد «إحتلال مباشر، وإرهاب عابر للحدود، ودولة وليدة بلا أدوات» في هذا الفراغ لم تولد قوى المقاومة كخيارٍ إيديولوجي، بل كـ "وظيفة أمنية اضطرارية" سدت ثغرة الردع المفقود.

في المرحلة الأولى من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١، لم تطرد المقاومة الأميركان بالبندقية، لكنها جعلت كلفة بقائهم باهظة للغاية، فكان إتفاق الإنسحاب عام ٢٠٠٨، نتيجة لتعرضهم لإنهاكٍ إستراتيجي مستمر.

وفي المرحلة الثانية من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، تحولت قوى المقاومة إلى جدار طوارئ وجودي، بعد إجتياح داعش العراق، ولولا الحشد الشعبي لما بقيت بغداد ولما بقي عراق نتفاوض على مستقبله اليوم.

وفي المرحلة الثالثة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٦، أصبحت وظيفة الحشد الشعبي وفصائل المقاومة "الردع الأقليمي" بوجود هذه القوى صار هناك طرف قادر على تعطيل مشاريع الهيمنة الغربية، وبقي للعراق هامش نسبي من السيادة.

اليوم هناك أصوات تنادي بحل الحشد الشعبي وتجريده من السلاح، وهو منطق الدولة التي تمتلك أجهزة أمنية مسلحة وموازين ردع ثابته، لكن الإشكال في سياق المعالجة الجذرية للهيمنة الأميركية، ونعني هنا خروج قواتها وإلغاء الاتفاقيات الأمنية معها واستعادة السيطرة على الأجواء العراقية، وما لم يحدث هذا، فإن أي حديث عن تسليم السلاح الآن هو تفكيك أحادي الجانب، يعيد سيناريو ٢٠٠٣ فلا يمكن لعاقل أن ينزع درعة قبل أن يأمن سيف عدوه.

فالأداة ياسادة لا تكسر قبل أن تبني أداة أقوى منها.

الخاتمة: معادلة السيادة المؤجلة.

إذا جمعنا كل المحطات أعلاه سنخرج بقانونٍ واحد لا يتبدل وهو : لا توجد دولة بالعالم تُبنى بالتجريد، بل تُبنى بخاصية الأستعاضة والأستبدال.

علماً بأن السلاح ليس مقدس، لكن المسافة الزمنية بين لحظة تسليمة ولحظة إكتمال البديل هي لحظة الموت، ما لم تقدم ضمانات وجودية، مثل جيش مسلح تسليح متقدم، وأستخبارات سيادية قوية، واقتصاد غير مرتهن للأجنبي، وخروج فعلي للمحتل، عدا ذلك فأن «حصر السلاح» هو إعادة إنتاج لـ جغرافية الخديعة المتكررة عبر التاريخ، عندها ستكون المحطة التالية في هذا الزمن الأغبر، هي نحن.

وبكيف الله.

نزع سلاح المقاومة قبل حسم ملف الانسحاب الأميركي

حسن عبد الهادي العكيلي

هل يتحول العراق إلى ساحة مفتوحة للهيمنة الأجنبية؟

حين يُطرح ملف سلاح فصائل المقاومة في العراق بمعزل عن سياقه التاريخي والسياسي فإن المقاربة تفقد جوهرها وتتحول إلى أداة تُستخدم لخدمة أجندة لا علاقة لها بمشروع بناء الدولة فالمقاومة العراقية لم تكن يوما ظاهرة طارئة أو نبتا شيطانيا كما يحلو للبعض تصويرها بل كانت استجابة طبيعية ومشروعة لواقع احتلال عسكري مباشر ثم لاحقا استجابة لتدخلات وتهديدات لم تتوقف رغم تغير عناوينها من الاحتلال المباشر إلى الوجود العسكري تحت غطاء التحالف الدولي إلى الضغوط الاقتصادية والسياسية التي ما زالت تمارس على القرار العراقي حتى اللحظة.

من يطالب اليوم بنزع سلاح المقاومة قبل أن تُحسم مسألة الانسحاب الأميركي الكامل من الأراضي العراقية إنما يطلب من العراق أن يتجرد من قدرته على الردع في وقت لا يزال فيه الطرف الآخر محتفظ بكامل أدواته العسكرية والاستخبارية والسياسية وهذا ليس توازن بل استسلام مقنع بلغة الدولة والسيادة فالمقاومة في جوهرها لم تكن يوما بديلاً عن الدولة بل كانت رافعة لها في اللحظات التي عجزت فيها المؤسسات الرسمية عن حماية العراقيين سواء في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي أو في مواجهة محاولات فرض الوصاية الخارجية على القرار الوطني.

الصمود الإيراني في مواجهة سنوات من الحصار والتهديد والاستهداف المباشر لم يكن حدث معزولاً عن الساحة العراقية بل كان جزء من معادلة إقليمية أوسع تُعرف بمحور المقاومة وقد أثبتت التجربة أن هذا المحور بمكوناته المختلفة كان الطرف الوحيد الذي وقف فعليا إلى جانب الشعوب حين تخلت عنها التحالفات الدولية التقليدية وحين حاولت قوى إقليمية ودولية أن تعيد رسم خرائط النفوذ في المنطقة على حساب إرادة الشعوب أنفسهم فمطالبة العراق بنزع سلاح مقاومته في هذه اللحظة بالذات تعني عمليا عزله عن هذا العمق الاستراتيجي الذي شكل له سند حقيقيا في أحلك الظروف.

الحديث عن سيادة الدولة وحصر السلاح بيدها حديث مشروع من حيث المبدأ لكنه يتحول إلى أداة مضللة حين يُفصل عن سياقه الزمني والسياسي فالسيادة لا تُبنى بتجريد الشعب من أدوات دفاعه الذاتي في وقت لا تزال فيه القواعد العسكرية الأجنبية منتشرة على الأرض العراقية ولا يزال فيه التدخل السياسي والاقتصادي يمارَس بأشكال متعددة من فرض شروط على السياسات النقدية إلى التحكم بملفات الطاقة والتجارة الخارجية فحين تكتمل شروط الانسحاب الكامل وغير المشروط وحين تتوقف كل أشكال التدخل الخارجي في القرار العراقي عندها فقط يصبح الحديث عن دمج فصائل المقاومة ضمن مؤسسات الدولة حديث واقعي ومنطقيا لا أداة لتفكيك الجسم الوطني الأكثر التزاما بالثوابت.

التجارب الإقليمية المجاورة تقدم دروسا بليغة في هذا السياق فحين تخلت بعض الدول عن قواها الشعبية والمقاومة تحت ضغط الإملاءات الخارجية لم تجن سيادة أكبر بل وجدت نفسها أكثر انكشافا أمام الهيمنة الأجنبية وأكثر عجز عن حماية قرارها المستقل وهذا الدرس ينبغي أن يكون حاضر في أي نقاش جاد حول مستقبل سلاح المقاومة في العراق فالمسألة ليست رفضا لمبدأ الدولة القوية بل حرص على ألا يتحول هذا المبدأ إلى غطاء لتفكيك آخر خطوط الدفاع الوطني قبل أن يُستكمل مشروع التحرر الكامل من كل أشكال الوصاية الخارجية

إن العراق اليوم أحوج ما يكون إلى معادلة متوازنة تُبقي على قوة الردع الوطنية بكل مكوناتها بما فيها فصائل المقاومة إلى جانب استكمال بناء مؤسسات الدولة الرسمية بحيث يتحول السلاح تدريجيا من أداة موازية إلى رافد منظم ضمن هيكل الدولة لا أن يُصادر بقرار متسرع يخدم من لم يغادر العراق بعد ويترك البلاد عارية أمام مشروع الهيمنة الذي لم يتوقف يوما عن محاولة فرض نفسه على هذه الأرض.

مركز دراسات الشهيد الخامس

الدكتور محمد سعيد الشكرجي:

باحث أكاديمي وسفير سابق

قراءة في مشروع إصلاح دستوري يركّز على تقوية الدولة ومعالجة نظام المحاصصة.

تهدف هذه الدراسة الى اقتراح تعديلات على الدستور العراقي لسنة 2005، بناء على تشخيصنا لمواقع الخلل التي مهّدت لنشوء عرف المحاصصة منذ تطبيقه، وتسببت بالتالي في إضعاف النظام السياسي وتراجع ثقة العراقيين بالطبقة السياسية وعزوفهم عن الانتخابات. اذ لا ينبغي التوهم بأن المشاركة الواسعة في الانتخابات الأخيرة تعني تعافي هذا النظام، طالما ان جذور الأزمة مستمرة وتظهر على المشهد السياسي عند اقتسام المناصب الرئاسية وفي الحكومة على أساس التوافق بين قادة الكتل، على حساب البرامج الحكومية واللحمة الوطنية.

مقترح تعديلات دستورية
لإصلاح النظام السياسي:

تقويـة الدولـــة وإنهاء المحاصصة

لن نهتم هنا بمسائل شكلية، كالإطالة في بعض المواد وتكرار عبارة "وينظم بقانون" رغم بداهة سنّ القوانين بناء على مواد الدستور. بل سنلقي الضوء على أمور جوهرية تتعلق بخلل النظام السياسي مثل:

لماذا أضعف الدستور موقع رئيس الوزراء مع توقّع قادة "المكونات" لتخصيصه "للشيعة"، أصحاب الأغلبية السكانية، مع تقاسم الرئاسات الثلاثة منذ أول انتخابات، اذ تمت محاصرته بين رئيس جمهورية من "المكون الكردي" ورئيس مجلس نواب من "العرب السنة"، في إطار نظام برلماني تبناه الدستور في (المادة 1)، ولكن بدون التوازن الذي عُرف به هذا النظام، كما سنرى. إضافة الى ما أدى اليه تقاسم السلطة بين "المكونات" الرئيسية من تمايز سياسي بين العراقيين بناء على أساس الطائفة أو الدين أو القومية، ومن حرمان لأبناء الجماعات الصغيرة عددياً من الترشح للرئاسات المذكورة، في خرق واضح للمادتَين 14 و16 من الدستور حول المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين!

ثم كيف خلق واضعو الدستور فراغاً دستورياً في موضوع خطير الأهمية في النظام الفيدرالي، بغياب مجلس الاتحاد الذي يؤمّن تمثيل الأقاليم والمحافظات، اذ أوكلوا كل ما يتعلق بهذا المجلس الى مجلس النواب ليسنّه بقانون، فاستبدلوا جزئياً إرادة الشعب، من خلال الاستفتاء، بقوانين تسنّها سلطة أدنى. ومع وجود إقليم وحيد بصلاحيات واسعة، منها حراسة الحدود، يفرض السؤال نفسه، هل أسس الدستور نظاماً فيدرالياً أم فيدرالياً/كونفدرالياً؟

من جهة أخرى سنقترح تعديل النظام الانتخابي، باستبعاد ليغو وتفرعاته المعقدة بنظام أبسط وأكثر عدالة، وكذلك تفعيل مجلس النواب وتحسين أدائه بالاستفادة من التجارب الدستورية للنظم الديمقراطية المعروفة، اذ ليس من الانصاف مطالبة المواطنين بالمشاركة في العرس الانتخابي، والسماح في نفس الوقت للنواب المنتخَبين بالتغيب وإعاقة العمل النيابي من دون رادع، عند ترك الجلسات فيما يشبه الاضراب مع التمتع بالرواتب والامتيازات!

www.shahidkhames.com

مركز دراسات الشهيد الخامس

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق. يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والاسلامي لتحقيق رسالته كما يتكون المركز من اربع لجان علمية وهي : اللجنة الثقافية الاجتماعية واللجنة السياسية الامنية واللجنة الاقتصادية ولجنة الادب والفن.

اللجنة السياسية الامنية مركز دراسات الشهيد الخامس تركز على نظام قضايا العراق، ويضع رسالته في فهم التحولات والعمليات السياسية والامنية، وتقديم استراتيجيات سياسية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

الموقع الرسمي

www.shahidkhames.com

البريد الإلكتروني

support@shahidkhames.com

رقم الهاتف

07862888192